مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

وظيفة المحدث "دراسة حديثية في الحدود والاستحقاقات"

د خالد بن عبد العزيز أبا الخيل

الأستاذ المشارك بقسم السنة –كلية الشريعة– جامعة القصيم

abalkhiel@qu.edu.sa

يعد دور المحدث ومهمته في علوم الشريعة من أشرف العلوم وأهم الأدوار، لأن وظيفته هي الحكم على النصوص وفرز صحيحها من ضعيفها، ولا يستقيم دور أي متخصص أو مشتغل في علوم الشرع إلا بعد فراغ المحدث من مهمته؛ فمن ثم يشتغل الأصولي في قراءة دلالة النص وحركته، والفقيه في فهمه والتفقه في مسائله، وهكذا يتوالى دور العلماء المتخصصين بعد انتهاء دور المحدث، وعليه فلا مناص من تجلية هذا الدور وبيان حدود ووظيفته، وقد سعيت جهدي في هذا البحث ببيان ذلك، وقد أوضحت أن دور المحدث يتمثل في أمرين لا ثالث لهمها: أولهما: إعادة الإسناد إلى صورته الأصلية، وثانيهما: تصحيح الإسناد والحكم عليه، لكن لا يمكن له أن يقوم بهذا الدور الشريف حتى يتأهل عبر مجموعة من الاستحقاقات، وهي معرفة أئمة هذا الفن ومعرفة منازلهم في العلم ، وتصور مستوى إدراكهم لمرامي هذا العلم وغاياته، ومعرفته بمصطلحات الأئمة وتعبيراتهم، واللغة المحكية بينهم عند حديثهم عن هذا العلم، حتى يكون على دراية تامة بمقاصدهم، فلا يعترض عليهم بما لايصلح – علمياً –أن يسمى اعتراضاً، وكذلك معرفة المحدث لتاريخ هذا العلم من جهة الجانب الاصطلاحي فيه؛ لأن المصطلح هو لسان هذا العلم، فمن لم يعرف المصطلح فلا يستطيع أن يتحدث أو يفهم هذا العلم، وكذلك لابد للمحدث أن يعرف القدر الواجب من فقه النص؛ لأن تفقه المحدث في مضامين النصوص يعينه على ضبط النص وسلامته من الشذوذ والمخالفة .

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

فلما كانت علوم الشريعة من العزة والدقة والسعة كان من الواجب على من شرفه الله بالاشتغال بها والانتظام في طلبها أن يتبصر في معرفة ما يروم من هذه العلوم وما يدع منها حتى لا ينقطع به العمر وهو لم يبلغ مراده بعد.

ولأن علم الحديث الشريف من أدق العلوم وفي ذات الوقت من أوسعها؛ إذ ينتظم تحته عدد من الحقول العلمية، منها: علم الجرح والتعديل، وعلم نقد المرويات (العلل)، وعلم التخريج، وعلم مختلف الحديث ومشكله.

وعليه فإن لا مناص لمن أراد الاشتغال به أن يصمد إلى أصوله وأسسه ومبانيه العظام فيتقنها، وبهذا يستحق رسم المحدث ووسمه، ولهذا جاء هذا البحث محاولا أن يضع منارة يهتدي به السالكون، وعلامة يحتذي بها المرتادون، وقد جاء البحث في أربعة مباحث مسبوقة بتمهيد مختصر:

المبحث الأول: مهمة المحدث ودوره.

المبحث الثاني: الاستحقاق النقدي.

المبحث الثالث: الاستحقاق المصطلحي.

المبحث الرابع: الاستحقاق الفقهي.

وقد حاولت أن أبين في هذه المباحث أهم ما يحتاجه المشتغل بهذا العلم حتى ينال شرف هذا الوصف (المحدث)، وينتظم في سلك المحدثين، والله أسأله أن يوفقني فيه ويجعله صواباً على الحق، والله أعلم وأحكم وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

التمهيد: مفهوم الوظيفة والمحدث:

مفهوم الوظيفة:

قال ابن فارس: (وظف) الواو والظاء والفاء: «كلمة تدل على تقدير شيء، يقال: وظفت له، إذا قدرت له كل حين شيئا من رزق أو طعام»[١].

وهذا يعني وجود معنى الالتزام فيها، فإذا قدرت للعامل أجرا فأنت وظفت له على أن يقوم بهذا العمل.

ولهذا قال في (اللسان): «وظف الشيء على نفسه ووظفه توظيفا: ألزمها إياه»[٢].

ومن معانيها: «العهد والشرط»[٣]. ومن معانيها أيضاً: «الاستيعاب؛ يقال: استوظفه: استوعبه»[٤].

وهذه المعاني كلها تنطبق على ما يقوم به المشتغل بالعلم، سواء كان محدثا، أو فقيها، فاشتغاله بهذا العلم التزام به، وعهد واستيعاب لكامل دوره ومهمته.

مفهوم المحدث:

ليس هناك حد بيّن للمحدث؛ بحيث يقال إن كل من حقق هذه الشروط حاز هذا الوصف، ولكن المهم في حده ألا يغفل الاشتغال بصناعة الحديث إذ هي أسه وعماده، ولهذا يمكن أن يقال إن من حقق الاشتغال بهذا العلم تصحيحاً وتضعيفاً من خلال قوانين أهله وطرائق نقاده فهو المحدث، ولهذا يقول ابن سيد الناس في حد المحدث: «إن من اشتغل بالحديث رواية

---

(١) مقاييس اللغة، (٦/ ١٢٢).

(٢) لسان العرب، (٩/ ٣٥٨).

(٣) انظر: تاج العروس، (٢٤/ ٤٦٥).

(٤) انظر: المصدر السابق، (٢٤/ ٤٦٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ودراية، وجمع رواته، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك حتى عرف فيه حفظه واشتهر فيه ضبطه، فهو المحدث»(٥).

المسألة الثالثة: شرف علم الحديث وأهله:

يكفي هذا العلم شرفاً أنه من علوم الوحي، فهو متصل اتصالاً وثيقاً بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفي عنها الكذب ويدفع عنها الزيف، فأي شرف أعظم من هذا الشرف؟ ولهذا فسر ابن المديني الطائفة المنصورة في حديث «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم»(٦)، بأنهم أهل الحديث فقال: «هم أهل الحديث، والذين يتعاهدون مذاهب الرسول صلى الله عليه وسلم، ويذبون عن العلم، لولاهم، لم تجد عند المعتزلة والرافضة والجهمية وأهل الإرجاء والرأي شيئا من السنن»(٧).

فعقّب الخطيب على ذلك بقوله: «فقد جعل رب العالمين الطائفة المنصورة حراس الدين، وصرف عنهم كيد المعاندين؛ لتمسكهم بالشرع المتين، واقتفائهم آثار الصحابة والتابعين. فشأنهم حفظ الآثار وقطع المفاوز والقفار، وركوب البراري والبحار في اقتباس ما شرع الرسول المصطفى، لا يعرجون عنه إلى رأي ولا هوى. قبلوا شريعته قولاً وفعلاً، وحرسوا سنته حفظاً ونقلاً حتى ثبتوا بذلك أصلها، وكانوا أحق بها وأهلها. وكم من ملحد يروم أن يخلط بالشريعة ما ليس منها. والله تعالى يذب بأصحاب الحديث عنها. فهم الحفاظ لأركانها والقوامون بأمرها وشأنها. إذا صدف عن الدفاع عنها فهم دونها يناضلون، **قوله تعالى:** ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٢٢﴾ [سورة المجادلة:٢٢]»(٨).

(٥) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (١/ ٣٨).

(٦) أخرجه مسلم (٦/٥٤ح٤٩٩٥و٤٩٩٦)

(٧) انظر: شرف أصحاب الحديث ص١٠

(٨) انظر: المصدر السابق، الموضع نفسه.

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ولكون هذا العلم أشرف العلوم وأعظم المعارف فقد أفنى الأئمة أعمارهم في طلبه، ومن تتبع أخبارهم ونظر في آثارهم علم أن اشتغالهم به لا كاشتغال غيرهم – من أرباب العلوم – بعلومهم، فهو تسديد رباني وعون إلهي، إذا لا يكاد أحد يكابد ما كابدوا، ولا يصبر كما صبروا، ولا يرحل كما رحلوا، وكانوا كما وصفهم منصور بن عمار عند ذكر مشقة الطلب والترحال فقال: «فهم – أي المحدثون– يرحلون من بلاد إلى بلاد، خائضين في العلم كل واد، شعث الرؤوس، خلقان الثياب، خمص البطون، ذبل الشفاه، شحب الألوان، نحل الأبدان، قد جعلوا لهم هماً واحداً، ورضوا بالعلم دليلاً ورائداً، لا يقطعهم عنه جوع ولا ظمأ، ولا يملهم منه صيف ولا شتاء، مائزين الأثر: صحيحه من سقيمه، وقويه من ضعيفه، بألباب حازمة، وآراء ثاقبة، وقلوب للحق واعية، فلو رأيتهم في ليلهم، وقد انتصبوا لنسخ ما سمعوا، وتصحيح ما جمعوا، هاجرين الفراش الوطي، والمضجع الشهي، قد غشيهم النعاس فأنامهم، وتساقطت من أكفهم أقلامهم، فانتبهوا مذعورين قد أوجع الكد أصلابهم، وتيه السهر ألبابهم، فتمطوا ليريحوا الأبدان، وتحولوا ليفقدوا النوم من مكان إلى مكان، ودلكوا بأيديهم عيونهم، ثم عادوا إلى الكتابة حرصاً عليها، وميلاً بأهوائهم إليها لعلمت أنهم حرس الإسلام وخزان الملك العلام»[٩].

ولهذا لا سبيل للبراعة فيه إلا بأن يخلص العبد في طلبه غاية الإخلاص، وليجهد في إصلاح نيته غاية الجهد؛ إذ لعلم الحديث شهوة عارمة تكاد أن تسطو على النية الصالحة، ولهذا فقه السلف هذا المعنى، خاصة حينما يشتغل الإنسان به في أول عمره، فذكروا أن عليه أن يواصل طلبه لهذا العلم حتى ولو لم تصلح النية في مبتدأ أمره؛ فهو إذا استمر في طلبه ستصلح نيته ويستقيم أمره؛ فمن عباراتهم في هذا: «وينبغي أن يكون المحدث جميل الأخلاق حسن الطريقة، صحيح النية؛ فإن عزبت نيته عن الخير فليسمع، فإن العلم يرشد إليه»[١٠]. وسبب مقالتهم تلك؛ لأن علم الحديث –رغم وجود الشهوة في طلبه – فهو ليس من علوم الدنيا، فمن دخله يريد به الدنيا فلن يبلغ مراده ولن يصل غايته، فربما ذهب عليه أمر الدين والدنيا، ولهذا قيل

---

(٩) انظر: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي، ص٢٢١.

(١٠) انظر: الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث،ص١٥٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

للأعمش عن كثرة طلاب الحديث: «يا أبا محمد، ما ترى؟ ما أكثرهم! قال: لا تنظروا إلى كثرتهم، ثلثهم يموتون، وثلثهم يلحقون بالأعمال، وثلثهم من كل مائة يفلح واحد»(١١).

المبحث الأول: مهمة المحدث ودوره:

قبل أن نشرع في بيان الحدود المعرفية للمحدث ومكوناته ؛ لابد من معرفة مهمة المحدث ودوره، أو بالتحديد نتصور المساحة التي يتحرك فيها المحدث، وطبعاً هذا السؤال عن المهمة والدور غير وارد في العصور المتقدمة وبالتحديد في عصر أئمة النقد؛ لأن حدود وظيفة المحدث ومناط اشتغاله من الوضوح بمكان، فقد كان المحدث متمايزاً عن الفقيه، وعن المفسر، وعن الأصولي، لكن مما أدى إلى توسيع دائرة المحدث: بروز أئمة لهم القدح المعلى في الحديث، ومع ذلك لهم حضور فقهي كبير، أو لهم اختيارات فقهية خاصة، مثل: الإمام مالك، وأحمد، والبخاري، وغيرهم، وهذا التوسع في دائرة المحدث انعكس بالتأكيد على وظيفة المحدث، أو بالمصطلح المعاصر على هوية المحدث ووظيفته فيمن جاء بعدهم، لكنه –كما قلنا – في ذات الوقت لم يكن مشكلاً لديهم، ولم يسهم في إذابة أو تداخل الحدود المعرفية بين علم الحديث وغيره من سائر العلوم، غير أنه في العصور المتأخرة، ومع ضمور وظيفة المحدث الأصلية بسبب استقرار الرواية، وتدوين الأحاديث، ووضع المدونات الحديثية، وانقطاع الرحلة، وتحتم التقليد لأئمة النقد بسبب تخلف ما توافروا عليه من وجود كتب أصول الرواة – وهي أهم ما فقده المتأخرون المشتغلون بهذا العلم الشريف، والتي بسببها وُجدت هذه المسافة الهائلة بين أئمة النقد وبين من بعدهم، فضلا عما حباهم الله به من قدرات معرفية هائلة وتوفيق رباني محض لحفظ هذه السنة وتدوينها، وأيضا ما ساهمت فيه التقنية الحديثة بحمل بعض المهام التي كانت قبل تثقل كاهل المحدث ، كقيام هذه البرامج بعملة التخريج بمفهوم العزو والنسبة، ونحو ذلك – كل هذا أدى إلى الحاجة الماسة للحديث عن مهمة المحدث، وبيان نطاق اشتغاله، وعليه فنستطيع القول إن المهمة الأصلية للمحدث تتركز على مهمتين لا ثالث لهما:

---

(١١) انظر: الجامع للخطيب، (٣١١/١).

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

أولهما : الكشف عن الصورة الأصلية للإسناد، وبيان ذلك أن يقال: إنه عند ظهور الأسانيد وتداولها بين الرواة – حصل – في بعضها – بالتأكيد– تغير في صورتها، فقد يرفع الموقوف، وقد يوصل المرسل، وقد يحصل السقط في الإسناد وقد تحصل الزيادة فيه، وقد تتغير اللفظة في المتن وتتصحف عن صورتها، ونحو ذلك من الصور التي تعتري الأسانيد والمتون، فيأتي المحدث ويعيد الإسناد أو المتن إلى أصل وضعه، وهذه لا تعلق لها مباشر بالثبوت، لكنها شرط أساسي له، فلا يمكن الحكم على إسناد بالصحة والضعف حتى نتأكد من صورته الأصلية التي جاء عليها، وسأذكر مثالين يوضحان ما أردت بيانه:

المثال الأول: سئل الدارقطني عن حديث الزهري، عن أنس رضي الله عنه، دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء، وابن رواحة بن يديه آخذ بغرزه، وهو يقول: خلوا بني الكفار عن سبيله ... قد أنزل الرحمن في تنزيله، فإن خير القتل في سبيله[١٢]. فقال: «تفرد به عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أنس. ويقال: إنه وهم فيه، وإنه سمع هذا الحديث من جعفر بن سليمان الضبعي، عن ثابت، عن أنس، وإنه انقلب عليه إسناده، وهو محفوظ من حديث جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس»[١٣].

فهنا الإمام الدارقطني وهو أحد أئمة هذا الفن سئل عن الصورة المتداولة لإسناد هذا الخبر، وهي: (عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أنس)؛ فأبان أنها ليست الصورة الحقيقية، وإنما أصل الإسناد هو: (عبد الرزاق عن جعفر عن ثابت عن أنس). وقد استدل على وجود هذا الخلل بقرينة التفرد، فقال في بداية كلامه: «تفرد به عبد الرزاق»، ويعني أن هذا الحديث تفرد به عبد الرزاق من بين سائر اصحاب معمر. فإذا علمنا عن صورة الإسناد الأصلية، وأنها على هذا النحو، فهل يعني هذا صحة الحديث؟ بالتأكيد: لا، كما قلنا من قبل: بأنه لا تعلق لها مباشر بمسالة الثبوت لكنها مقدمة له وشرط أساسي للنظر فيه، ويؤكد هذا أن هذا الخبر على الصورة الأصلية: (جعفر، عن ثابت، عن أنس، أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة في عمرة القضاء، وعبد الله بن رواحة ينشد بين يديه) ليس بصحيح؛ لأن المروي –كما قال الترمذي–: ««أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة في عمرة القضاء، وكعب بن مالك بين يديه»، وهذا أصح عند بعض أهل الحديث؛ لأن عبد الله بن رواحة قتل يوم

---

(١٢) انظر: سنن الترمذي (٤/٤٣٦ح٢٨٤٧)

(١٣) انظر: علل الدارقطني (١٢/ ١٩٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

مؤتة، وإنما كانت عمرة القضاء بعد ذلك»[١٤]. والمقصود أن هذا المثال وضح لنا أمرين مهمين: أولهما: أن مهمة المحدث هي الكشف عن الصورة الأصلية للإسناد. ثانيهما: أن الكشف عن الصورة الأصلية لا يلزم منه ثبوت الحديث من عدمه.

المثال الثاني: قال مسلم في (التمييز): ««حدثنا زهير بن حرب، حدثنا اسحاق بن عيسى، حدثنا ابن لهيعة: قال: كتب إليّ موسى بن عقبة يقول: حدثني بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت، «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم في المسجد» ، قلت لابن لهيعة: مسجد في بيته؟ قال : مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم»». ثم قال مسلم : «وهذه رواية فاسدة من كل جهة، فاحش خطؤها في المتن والاسناد جميعا، وابن لهيعة المصحف في متنه المغفل في اسناده، وانما الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجر في المسجد بخوصة أو حصير يصلي فيها، وسنذكر صحة الرواية في ذلك إن شاء الله، ثم شرع في ذكر الصحيحة للإسناد والمتن، فقال: وسنذكر صحة الرواية في ذلك إن شاء الله: حدثني محمد بن حاتم، ثنا بهز بن أسد، ثنا وهيب، حدثني موسى بن عقبة، قال: سمعت أبا النضر يحدث عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت، أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ حجرة في المسجد من حصير فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ليالي حتى اجتمع إليه أناس، ثم فقدوا صوته ليلة، وظنوا أنه قد نام، فجعل بعضهم يتنحنح بأن يخرج إليهم.... وساقه»، ثم ذكر طريقا آخر فيه متابعة للصورة الصحيحة، ثم بيّن منشأ الخطأ عن ابن لهيعة بقوله: « وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عرض عليه، فإذا كان أحد هذين السماع أو العرض فخليق أن لا يأتي صاحبه التصحيف القبيح وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش ان شاء الله. وأما الخطأ في إسناد رواية ابن لهيعة فقوله: كتب إلي موسى بن عقبة، يقول: حدثني بسر بن سعيد وموسى، انما سمع هذا الحديث من أبي النضر يرويه عن بسر بن سعيد».[١٥]

---

(١٤) أخرجه الترمذي، (٤/ ٤٣٦).

(١٥) انظر: التمييز لمسلم، (١٨٨).

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ففي هذا المثال وضح الإمام مسلم الصورة الصحيحة للإسناد والمتن، ثم أضاف إلى ذلك بيان السبب الذي أدى بابن لهيعة إلى الوقوع في هذا الخطأ، –وهو من الخفاء بمكان – وهو: أنه نسخ هذا الحديث من كتاب موسى بن عقبة من غير سماع ولا عرض! وهذا نقد جليل وشريف لا يمكن للمتأخر أن يقترب منه!

ثانيهما: الحكم على الإسناد صحة أو ضعفاً عبر شروط الحديث الصحيح المعروفة، وهي ثقة الرواة، واتصال الإسناد، وسلامته من الشذوذ والعلة، وهي مهمة تبدو يسيرة في المرحلة الأولى (ثقة الرواة)، لكنها عسيرة في المهمة الثانية (اتصال الإسناد)؛ لتعلقها بمسألة التدليس التي هي من الوعورة بمكان؛ ولهذا قال الذهبي عند حديثه عن التدليس وأنه: « إذا قال الوليد أو بقية: «عن الأوزاعي»، فواه، فإنهما يدلسان كثيراً عن الهلكى، ولهذا يتقي أصحاب الصحاح حديث الوليد، فما جاء إسناده بصيغة: عن ابن جريج، أو: عن الأوزاعي، تجنبوه»، ثم قال – وهو الشاهد –: «وهذا في زماننا يعسر نقده على المحدث، فإن أولئك الأئمة – كالبخاري، وأبي حاتم، وأبي داود – عاينوا الأصول، وعرفوا عللها، وأما نحن، فطالت علينا الأسانيد، وفقدت العبارات المتيقنة، وبمثل هذا ونحوه، دخل الدخل على الحاكم في تصرفه في المستدرك»[١٦].

أما المرحلة الثالثة والرابعة (السلامة من الشذوذ والعلة) فهي أشد عسراً ووعورة مما قبلها؛ «لأن إدراك الشذوذ والعلة كان عسيراً على كثير من المتقدمين، ويخفى على كثير من الحفاظ المعتبرين، ومن طالع أخبار الحفاظ وتعليلهم للأخبار عرف ذلك».[١٧]

ويؤكد هذا أن الكشف عن العلة والشذوذ تتطلب في أدنى استحقاقاتها: معرفة غرائب الأسانيد وأفرادها، وهذه كما قال ابن طاهر: «لا يمكن الكلام عليها لكل أحد من الناس، إلا من برع في صنعة الحديث»[١٨].

---

(١٦) انظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث، (٤٥).

(١٧) انظر: التنقيح لمسألة التصحيح للسوطي، (٢٢).

(١٨) انظر: أطراف الغرائب والأفراد، (١/ ٤٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ولأجل هذا المعنى قرر ابن الصلاح رأيه المشهور بمنع المتأخرين من الحكم على الأحاديث؛ فقال: «إذا رأيت حديثا بإسناد ضعيف فلك أن تقول: هذا ضعيف، وتعني أنه بذلك الإسناد ضعيف، وليس لك أن تقول هذا ضعيف وتعني به ضعف متن الحديث بناء على مجرد ضعف ذلك الإسناد، فقد يكون مروياً بإسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث، بل يتوقف جواز ذلك على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه لم يرو بإسناد يثبت به، أو بأنه حديث ضعيف، أو نحو هذا مفسراً وجه القدح فيه، فإن أطلق ولم يفسر، ففيه كلام يأتي إن شاء الله تعالى، فاعلم ذلك فإنه مما يغلط فيه»[١٩].

(١٩) انظر: مقدمة ابن الصلاح، (١٠٣).

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

المبحث الثاني: الاستحقاق النقدي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الموازنة بين أقوال الأئمة في النقد:

ونعني بالموازنة هنا فهم أقوالهم والتوفيق والترجيح بينها، وقبل أن أذكر أهم الاستحقاقات التي يجب توافرها في الباحث أشير إلى مسألة مهمة، وهي أن عند إتفاق الأئمة على تعليل حديث أو تصحيحه فلا يسع الباحث مخالفتهم حتى لو بدا له ظهور علته؛ لأنه كما قلنا تحصل لديهم من أصول النقد ما لم يقاربه الباحث ولم يحم طائره حوله، وقد مر معنا قول الذهبي: «فإن أولئك الأئمة – كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود – عاينوا الأصول، وعرفوا عللها»(٢٠). ويعني بالأصول هنا كتب الرواة التي كتبوا بها سماعاتهم من شيوخهم، وحين يشك الناقد بالحديث يطلب من الراوي أن يخرج له كتابه ليتأكد منه، وهذا كثيرا جداً، فقد روى البرذعي في سؤالاته لأبي زرعة أنه سأله عن حديث بريد بن أبي بردة، عن أبي موسى: «المؤمن يأكل في معي واحد»(٢١)، فقال: «حدثنا به أبو كريب، قال أبو أسامة: فقلت له: حدثنا أبو السائب سلم بن جنادة السوائي، عن أبي أسامة، فقال أبو السائب: روى هذا؟ فقلت: نعم، هو حدثنا به، فقال: هذا حديث أبي كريب، وقال لي أبو زرعة: كان أبو هشام الرفاعي يرويه أيضاً. فسألت أبا هشام أن يخرج إليّ كتابه ففعل، قال أبو زرعة: فرأيته في كتابه بين سطرين بخط غير الخط الذي في الكتاب. ثم قال لي: ما ظننت أن أبا السائب يروي مثل هذا»(٢٢). فنلاحظ هنا أن أبا زرعة لما شك في حديث أبي هشام طلب منه أصل كتابه، فوجد أن الحديث كأنه أُدخل في كتابه لاختلاف الخط! وهذا من دقائق النقد والتمحيص!

ومثله موقف الإمام أحمد من نعيم بن حماد، فقد روى عبد الله عن أبيه قال: «قال عبد الرحمن بن مهدي، عن عبد الله بن المبارك، عن ثور بن يزيد، قال: حُدثت عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح أعلا الخفين وأسفلهما». قال أحمد: وقد كان نعيم بن حماد حدثني به: عن ابن المبارك، كما حدثني الوليد بن مسلم به. فقلت

---

(٢٠) انظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث، (٤٥).

(٢١) أخرجه مسلم، [٥٤٢٦]، (١٣٣/٦).

(٢٢) انظر: سؤالات البرذعي، (٥٨٢/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

له: إنما يقول هذا الوليد، فأما ابن المبارك فيقول: حدثت عن رجاء –ولا يذكر المغيرة. فقال لي نعيم: هذا حديثي الذي أسأل عنه، فأخرج إليّ كتابه القديم بخط عتيق، فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم، عن المغيرة، فأوقفته عليه، وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها، فجعل يقول بعد –وأنا أسمع–: اضربوا على هذا الحديث»(٢٣).

فهنا لكون أحمد ممسك بزمام أحاديث ابن المبارك شك في هذا الوصل وقد صح عنده مرسلاً، فلما اطلع على حديث نعيم لاحظ وجود إضافة ليست من أصل الكتاب (عن المغيرة) وبخط حديث بخلاف أصل الكتاب! فأخذ برأي أحمد وضرب على الحديث! وهذا نقد في غاية الشرف! ومثله يتعذر على المتأخر؛ لافتقاد هذه الأدوات، والمقصود أن إطباق الأئمة على تصحيح أو تعليل لا يحق للمتأخر الخروج عليهم في هذا ، ويبقى دوره —كما قلنا منحصرا في الموازنة بين أقوالهم، إما بالترجيح بينها —عند اختلافهم– أو بتلمس قرائن التعليل التي أعلوا بها الخبر أو نحو ذلك.

هذا عند عثور الباحث على كلام لهم في حديث، أما حين يقف الباحث على حديث ليس لهم فيه كلام؛ فإذا استفرغ الباحث وسعه في البحث عن كلامهم في مظانه، أو غير مظانه، فلم يجد، فحينئذ له –إذا كان متأهلا لهذا العلم– أن يجتهد في بيان علة الخبر، على أن يسير على سننهم ويسلك طريقتهم في النقد؛ **وهذه الموازنة لها استحقاقات من أهمها ما يلي:**

الأولى: فهم طبيعة وأساليب نصوص الأئمة في النقد: ومرادي بالفهم هنا هو التفقه في نصوصهم والتمرن على أساليبهم وإدراك مرامي كلامهم، وتتأكد الحاجة على ذلك إذا أدركنا أن نصوص أئمة النقد كانت في غاية الاختصار والاقتضاب، فلا تجد في كلامهم الاستطراد والشرح والإنشاء ككلام من جاء بعدهم، وهذا الاقتضاب يعود – في تقديري – إلى ثلاثة أسباب:

الأول: تعظيم هؤلاء الأئمة لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأجل هذا فهم يحذرون غاية الحذر من التقول والتعالم والظن والتخمين، وهو ما أوجب لهم هذا الاقتضاب والاختصار وقد ورثوا هذا الحذر والتيقظ عمن سلف قبلهم من الصحابة والتابعين، وقد بوب الإمام مسلم في كتابه التمييز باباً يدل على هذا المعنى قبل أن يبدأ في سرد نقده للأحاديث، فقال: «باب

(٢٣) سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي (١/ ٣٠٣)

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ما جاء في التوقي في حمل الحديث وأدائه والتحفظ من الزيادة فيه والنقصان.[٢٤] ثم ذكر فيه بعض الأحاديث والآثار، منها ما رواه عن هشام، عن أبيه عروة، عن عبد الله ابن عمرو، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول، ثم لقيت عبد الله ابن عمرو على رأس الحول، فسألته فرد علي الحديث كما حدث، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «ان الله جل وعز لا ينتزع العلم ...» [٢٥]ومنها: ما رواه عن إسماعيل بن أمية، عن نافع مولى ابن عمر، أنه قال: «كنا نرد نافعا عن اللحن فيأبى إلا الذي سمع».[٢٦] وغير ذلك من النصوص التي تعظم هذا الاشتغال، وتجعل الخائض فيه على حذر ووجل شديد، ولأجل هذا كانوا يقتصدون في كلامهم غاية الاقتصاد؛ حذراً من الزلل، وأن يؤول بهم هذا النقد إلى اللغو من الكلام؛ فمثلا يقول أيوب السختياني: «عن ابن سيرين أنه كان إذا حدثه الرجل بالحديث ينكره، لم يُقبِل عليه ذلك الإقبال، ثم يقول له: «إني لا أتهمك ولا أتهم ذاك، ولكن لا أدري من بينكم»[٢٧]. وهذا يدل على حالة من الورع والتوقي تجعل المشتغل بعلومهم في غاية الحذر والتيقظ، فضلاً على أن هؤلاء الأئمة لا يكترثون من قول (لا أدري) عند عدم حضور الجواب، هكذا ببساطة ودون أدنى تردد، والأمثلة على هذا كثيرة، منها مثلا: قال عبد الله بن الإمام أحمد: «قلت لأبي: حديث منصور، عن ثابت، عن علي الأزدي: «ثلاث من كن فيه فليس متكبر»[٢٨]، من ثابت هذا؟ قال: لا أدري! »[٢٩]. ومنها: «سألته عن شيخ، روى عنه

---

(٢٤) انظر: التمييز لمسلم، (١٧٣).

(٢٥) انظر: التمييز لمسلم (١٧٥)، والحديث متفق عليه : أخرجه البخاري (٣٦/١)، ومسلم [٦٨٩٣]، (٦٠/٨).

(٢٦) انظر: التمييز لمسلم، (١٧٥).

(٢٧) انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي، (١/ ١٢).

(٢٨) لم أقف عليه بهذا الإسناد ، وقد أخرجه عبد بن حميد (المنتخب ٢/ ٢٠٦ح ١١٤٩) وابن أبي شيبه في المصنف (٦/ ٥٥ح٢٩٤٢٥) من طريق موسى بن عبيده عن زيد بن أسلم عن جابر مرفوعاً في ذكر وصية نوح لابنه ، وهو خبر منكر ، فموسى ضعيف جداً، قال ابن حبان : " (يروى عن الثقات ما ليس من أحاديث الأثبات من غير تعمد له، فبطل الاحتجاج به من جهة النقل، وإن كان فاضلاً فى نفسه) ينظر : المجروحين (٢٣٢/٢)

(٢٩) انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، (١/ ٢٤٧).

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

جرير بن حازم، يقال له المقدام أبو فروة، قال: لا أدري من هو!»[٣٠]. وهذا كثير جداً عند الإمام أحمد، بل يتعذر عن الإحصاء، وما هذا إلا لجلالته وعلو كعبه في الورع والخشية.

ومثل ذلك ينقل أيضاً عن أبي زرعة الرازي، ونذكر في هذا السياق الحوار الذي سجله تلميذه البرذعي في أسئلته، وهو حوار في غاية الجلال، فقد سأله البرذعي عن عبد الله محمد بن عجلان فقال: «قد سمعت به، ولم أكتب من حديثه شيئاً. قلت: روى عنه إبراهيم بن حمزة؟ قال: أشبه. قلت: فمحله عندك محل أهل الصدق؟ قال: لا أدري حتى يعرض علي من حديثه شيئاً، قال لي: هل تحفظ من حديثه شيئاً؟ قلت: كتبت من حديثه حديثاً شبه الباطل، عن إبراهيم بن حمزة عنه. قال ما هو؟ قلت: يحدث عن أبيه عن جده، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تزال لا إله الا الله تدفع عن أهل لا إله الا الله»[٣١]، فقال: سبحان الله، ما أعظم ما قال! ما أعرف هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عن أبي سهيل بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قال لي: ينبغي أن تتقي حديث هذا الشيخ»[٣٢]. فهذا الحوار العلمي بين الشيخ وتلميذه يؤكد ما أشرنا إليه، وهو توافر هؤلاء الأئمة على الورع الشديد، وفي ذات الوقت يؤكد تواضعهم وهضمهم لنفوسهم تجاه العلم مهما علت منزلتهم، حتى رأينا هنا هذا الإمام يسأل تلميذه عن حديث راو لا يعرف حديثه، ومن جهة أخرى يؤكد هذا الحوار أن هؤلاء الأئمة هم حراس ثغور السنة فلا يسع المتأخر إلا ترسم خطاهم والسير على منهاجهم، فأبو زرعة هنا استنكر هذا الراوي، فلما تلاه عليه، الحديث الذي رواه، أجابه أبو زرعة بأن هذا الحديث معروف عنده، لكن من غير هذا الطريق! فاستوجب هذا سقوط الراوي!

ومثل ذلك ما نُقل عن البخاري، فقد سأله أبو عيسى الترمذي عن حديث رواه أبو شريح ، عن أبي مسلم، مولى زيد بن صوحان قال: «كنت مع سلمان الفارسي، فرأى رجلا يتوضأ، فأراد أن ينزع خفيه، فأمره سلمان أن يمسح على خفيه وعلى ناصيته، قال سلمان: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على خفيه وعمامته». قال الترمذي : «سألت محمداً عن هذا

---

(٣٠) انظر: المصدر السابق، الموضع نفسه.

(٣١) أخرجه البزار في مسنده (٩٧/١٥ح٨٣٧٦)

(٣٢) انظر: الضعفاء لأبي زرعة الرازي، (٥٤٢/٢).

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

الحديث قلت: أبو شريح ما اسمه؟ قال: لا أدري لا أعرف اسمه، ولا أعرف اسم أبي مسلم مولى زيد بن صوحان، ولا أعرف له غير هذا الحديث».[٣٣]

فهنا البخاري لم يكتف بالجواب عن قدر السؤال وهو (أبو شريح)، بل أضاف إليه عدم معرفته بالذي بعده! وهذا في غاية الورع والشرف.

الثاني: من الأسباب التي اقتضت هذا الاقتضاب والاختصار في كلامهم هو أن هؤلاء الأئمة بسبب انكبابهم وإقبالهم على الشديد على هذا العلم صار العلم لديهم كالصناعة! وتحولوا –بسبب هذا الالتصاق– من كونهم علماء إلى صيارفة! قال الحافظ ابن رجب: «فهؤلاء هم العارفون بسنة رسول الله حقاً، وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهرج من الخالص، وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر مما دلس به»[٣٤].

وهذا التماهي مع العلم آل في النهاية إلى أن عباراتهم ضاقت في التعبير عن مرادهم، كما قال العلائي: «وقد تقصر عبارة المعلل منهم، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، كما في نقد الصيرفي سواء».[٣٥] ولهذا صار النقد ينقدح في أذهانهم بمجرد رؤية الخطأ والخلل، لكن لا يجدون سبباً يعللون به هذا الرأي، ولهذا فهم يكتفون بإطلاق إشارات وجمل مقتضبة غير معللة ، حتى يظن من لا يعرف قانون العلم أن هذا النقد نوع من الكهانة، قال أبو حاتِم الرازي: «قال عبد الرحمن بْن مَهْدي: «إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة»[٣٦]، وقال علي بن المديني: «أخذ عبد الرحمن بن مهدي على رجل من أهل البصرة – لا أسميه – حديثاً؛ قال: فغضب له جماعة؛ قال: فأتوه فقالوا: يا أبا سعيد، من أين قلت هذا في صاحبنا؟ قال: فغضب عبدالرحمن ابن مهدي، وقال: «أرأيت لو أن رجلاً أتى بدينار إلى صيرفي، فقال: انتقد لي هذا، فقال:

---

(٣٣) انظر: العلل الكبير للترمذي، (٥٦)، والحديث أخرجه أحمد (١٨٢/٣٩ح٢٣٧٢٤)

(٣٤) انظر: شرح العلل (٨٩٤/٢).

(٣٥) انظر: النكت لابن حجر، (٧١١/٢).

(٣٦) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ١٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

هو بهرج، يقول له: من أين قلت لي: إنه بهرج؟! الزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم»[٣٧]، وعن أحمد بن صالح يقول: «معرفة الحديث بمنزلة معرفة الذهب والشبه؛ فإن الجوهر إنما يعرفه أهله، وليس للبصير فيه حجة إذا قيل له: كيف قلت: إن هذا بائن؟ يعني: الجيد أو الرديء»[٣٨].

الثالث: من أسباب الاقتضاب عند بعضهم رغبتهم بشحذ همم الطلاب وتدريبهم على رياضة الذهن، وهذا يفعله البخاري كثيراً في كتبه وخاصة في صحيحه، قال المعلمي في تعليقه على كتاب (موضح أوهام الجمع والتفريق) للخطيب البغدادي: «وللبخاري –رحمه الله– ولع بالإجتراء بالتلويح عن التصريح كما جرى عليه في مواضع من جامعه الصحيح؛ حرصاً منه على رياضة الطالب، واجتذابا له إلى التنبيه، والتيقظ، والتفهم»[٣٩].

ثانيها: معرفة الخارطة العلمية والتاريخية للأئمة:

لا يمكن لمن رام الاشتغال بهذا العلم إلا أن يعرف منازل هؤلاء الأئمة ويدرك أن ما توافروا عليه من مكنة علمية وحذقة صناعية لا تكاد تتوفر فيمن قبلهم، وأنه – فضلا عن التوفيق الرباني – فقد تحصّل لهم من أصول النقد ومقوماته ما لم يتوفر لمن كان قبلهم، وقد بلغت عنايتهم بهذا العلم الشريف المحل الأوفى والمقام الأسمى، فملكوا زمام الرواية بالفعل، وصارت مسألة مخارج الأحاديث مسألة محكمة عندهم لا تقبل الجدل والنقاش، فلا يستطيع أحد أن يغيرها، ولم يبلغ هؤلاء الأئمة هذه المنزلة – بعد توفيق الله – إلا بتتبع مخارج هذه الأحاديث تتبعاً يحار العقل في تصوره وفهمه، ومن أبرز الأمثلة في ذلك هذه القصة التي يرويها ابن حبان وغيره: قال نصر بن حماد الوراق: «كنا قعودا على باب شعبة؛ نتذاكر. فقلت: «حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، قال: كنا نتناوب رعية الإبل على عهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، فجئت ذات يوم والنبي – صلى الله عليه وسلم – حوله أصحابه؛ فسمعته يقول: «من توضأ، فأحسن الوضوء ثم صلى ركعتين فاستغفر

(٣٧) ينظر: الجامع، للخطيب (١٨٣٨).
(٣٨) انظر: الجامع للخطيب (٣٨٤/٢) رقم [١٨٣٩].
(٣٩) انظر: موضح أوهام الجمع ١١/١ حاشية رقم (١)

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

الله؛ إلا غفر له فقلت: بخ بخ! فجذبني رجل من خلفي، فالتفت؛ فإذا عمر بن الخطاب، فقال الذي قبل أحسن! فقلت: وما قبل؟! قال: قال: «من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله؛ قيل له: ادخل من أي أبواب الجنة شئت»، قال: فخرج شعبة؛ فلطمني، ثم رجع فدخل؛ فتنحيت من ناحية، قال: ثم خرج؛ فقال: ما له يبكي بعد؟! فقال له عبد الله بن إدريس: إنك أسأت إليه! فقال شعبة: انظر؛ ماذا تحدث!! إن أبا إسحاق حدثني بهذا الحديث، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، قال: فقلنا لأبي إسحاق: من عبد الله بن عطاء؟ قال: فغضب، ومسعر بن كدام حاضر، قال: فقلت له: لتصححن لي هذا، أو لأحرقن ما كتبت عنك! فقال مسعر: عبد الله بن عطاء بمكة، قال شعبة: فرحلت إلى مكة، لم أرد الحج، أردت الحديث، فلقيت عبد الله بن عطاء، فسألته، فقال سعد بن إبراهيم: حدثني، فقال لي مالك بن أنس: سعد بالمدينة، لم يحج العام. قال شعبة: فرحلت إلى المدينة، فلقيت سعد بن إبراهيم، فسألته، فقال الحديث من عندكم؛ زياد بن مخراق حدثني، قال شعبة: فلما ذكر زيادا، قلت أي شيء هذا الحديث؟! بينما كوفياً، إذ صار مدنياً، إذ صار بصريا!! قال: فرحلت إلى البصرة، فلقيت زياد بن مخراق، فسألته، فقال: ليس هو من بابتك! قلت: حدثني به. قال لا ترده! قلت: حدثني به، قال حدثني شهر بن حوشب، عن أبي ريحانة، عن عقبة بن عامر، عن النبي – صلى الله عليه وسلم –. قال شعبة: فلما ذكر شهر بن حوشب، قلت: دمر هذا الحديث؛ لو صح لي مثل هذا عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كان أحب إلى من أهلي ومالي والناس أجمعين!»[٤٠].وقد نقلت هذا المثال رغم طوله؛ لأؤكد قضية مهمة، وهي أن توغل هؤلاء الأئمة بهذا العلم الشريف حتى خالط جسومهم وأرواحهم وكان أحب إليهم من أنفسهم وأولادهم، ليؤكد أن دور المشتغل المتأخر لا يمكن بحال أن يتجاوز هذه الموازنة بين أقوالهم.

أما رواة الأخبار الذين مهمتهم فقط الرواية فمع ما كانوا عليه من انقطاع وتفرغ لكنهم في ذات الوقت كانوا يصححون روايتهم عن شيوخهم بعرضها على هؤلاء النقاد!

وفي قصة سفيان الثوري مع طلاب الأعمش أبلغ دلالة على ما نعنيه هنا: فقد روى ابن أبي حاتم عن زائدة بن قدامة قال: «كنا نأتي الأعمش، فيحدثنا، فيكثر، ونأتي سفيان الثوري فنذكر تلك الأحاديث له، فيقول: ليس هذا من حديث

(٤٠) انظر: المجروحين لابن حبان، (٢٩/١)، والرحلة للخطيب البغدادي، (٥٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

الأعمش، فنقول: هو حدثنا به الساعة! فيقول: اذهبوا فقولوا له إن شئتم، فنأتي الأعمش، فنخبره بذلك، فيقول: صدق سفيان؛ ليس هذا من حديثنا»(٤١)!

وهذا أمر في غاية الحذاقة والصناعة؛ إذا لا يكاد- مع هذه المعرفة أن يند عنهم حديث واحد! ولأجل هذا المعنى تشتد ضرورة التقليد لهم والتأسي بهم في الطرق والأسانيد التي تبدو –ظاهراً– استقامتها وسلامتها، فهذا لا يمكن للمتأخر أن يكتشف عيوبها دون الرجوع للمتقدم.

قال أبوشامة المقدسي: «وأصعب الأحوال: أن يكون رجال الإسناد كلهم ثقات، ويكون متن الحديث موضوعاً عليهم، أو مقلوباً، أو قد جرى فيه تدليس، ولا يعرف هذا إلا النقاد من علماء الحديث؛ فإن كنت من أهله فبه، وإلا فاسأل عنه أهله»(٤٢).

ووعورة هذه الحالة وأمثالها جاءت بسبب أن الأدوات الحسية للمشتغل بهذا العلم، كالنظر في أحوال رجال الإسناد واتصال الإسناد وانقطاعه، كلها لا تدل على وجود هذا الخلل، لكن مع ذلك فهو إسناد أو حديث معلول، وهذ الحالة الخاصة في نظر المتقدم هي التي عبر عنها الشافعي بقوله: «ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث»(٤٣).وقد شرح البيهقي هذه العبارة للشافعي، فقال: «وهذا الذي استثناه الشافعي لا يقف عليه إلا الحذاق من أهل الحفظ؛ فقد يزل الصدوق فيما يكتبه، فيدخل له حديث في حديث، فيصير حديث روي بإسناد ضعيف مركبا على إسناد صحيح، وقد يزل القلم، ويخطئ السمع، ويخون الحفظ؛ فيروي الشاذ من الحديث عن غير قصد، فيعرفه أهل الصنعة

(٤١) انظر: الجرح والتعديل، (٧١).

(٤٢) مختصر المؤمل، (٥٥).

(٤٣) انظر: الرسالة، (٣٩٩).

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

الذين قيضهم الله تعالى لحفظ سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم على عباده؛ بكثرة سماعه، وطول مجالسته أهل العلم به ومذاكرته إياهم»(٤٤).

وقال العلائي مؤكداً على ضرورة الاحتكام إلى نقدهم وعدم الخروج عن أقوالهم في هذا: «فمتى وجدنا حديثا قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله، فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه»(٤٥). وقال السمعاني – مشدداً على أن هؤلاء هم المرجع وإليهم المنتهى في القبول والرد– : «قد اتفق أهل الحديث أن نقد الأحاديث مقصور على قدم مخصوصين، فما قبلوه فهو المقبول، وما ردوه فهو المردود، وهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، وأبو زكريا يحيى بن معين البغدادي، وأبو الحسن على بن عبد الله المديني، وأبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو زرعة عبد الله بن عبد الكريم الرازي، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، وأبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلي، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ومثل هذه الطبقة يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، والثوري، وابن المبارك، وشعبة، ووكيع، وجماعة يكثر عددهم وذكرهم، فهؤلاء وأشباههم أهل نقد الأحاديث وصيارفة الرجال، وهم المرجوع إليهم في هذا الفن، وإليهم انتهت رئاسة العلم في هذا النوع، فرحم الله امرءاً عرف قدر نفسه، وقدر بضاعته من العلم، فيطلب الربح على قدره»(٤٦). وقد عبر السخاوي — في نص بديع– عن هذا النقد الذي يتفوه به الأئمة في نقد الأسانيد بأنه إنما هو أمر يهجم على القلب فلا يقدرون على دفعه، فقال – رحمه الله – في وصفه: «أمر يهجم على قلوبهم لا يمكنهم رده، وهيئة نفسانية لا معدل لهم عنها، ولهذا ترى الجامع بين الفقه والحديث كابن خزيمة، والإسماعيلي، والبيهقي، وابن عبد البر لا ينكر عليهم، بل يشاركهم ويحذو حذوهم، وربما يطالبهم الفقيه أو الأصولي العاري عن الحديث بالأدلة، هذا مع اتفاق الفقهاء على الرجوع إليهم في التعديل والتجريح، كما اتفقوا على الرجوع في كل فن إلى أهله، ومن تعاطى تحرير فن غير فنه فهو متعن، فالله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالاً نقاداً تفرغوا له، وأفنوا أعمارهم في

---

(٤٤) انظر: دلائل النبوة (٣٠/١).

(٤٥) انظر: النكت لابن حجر (٧١١/٢).

(٤٦) انظر: قواطع الأدلة في الأصول (٣٦٨/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

تحصيله، والبحث عن غوامضه، وعلله، ورجاله، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين؛ فتقليدهم، والمشي وراءهم، وإمعان النظر في تواليفهم، وكثرة مجالسة حفاظ الوقت مع الفهم، وجودة التصور، ومداومة الاشتغال، وملازمة التقوى والتواضع، يوجب لك إن شاء الله معرفة السنن النبوية، ولا قوة إلا بالله»(٤٧).

وعليه فإن استصحاب هذه المنزلة للنقاد عند الاشتغال بهذا العلم ضرورية جداً، وما نقرأه في بعض البحوث والتحقيقات من الأحكام العازبة عن قانون هذا العلم، إنما كان أحد أسبابها هو اشتغال المتأخر بهذا العلم وهو غير مستصحب لهذه المنزلة! ورغم أن الأئمة يصدرون عن مشكاة منهج واحد، ويتقاربون في التكوين العلمي، لكنهم مع ذلك هم يتباينون في المنازل العلمية والتأهيل المعرفي، ولهذا فمعرفة منازل هؤلاء الأئمة يعين الناظر في كلامهم على تحقيق الموازنة الصحيحة بين أقوالهم والمفاضلة بينهم على أسس علمية صحيحة، وتحصل هذه المعرفة بإدراك أمرين مهمين:

أولهما: معرفة الخارطة التاريخية للأئمة:

وهذه المعرفة تمنح المشتغل قدرة على فهم كلامهم، ويعد الإمام محمد ابن سيرين رحمه الله أول من وضع الإطار العلمي لمدرسة النقد الحديثي، ويمكن أن نقول إنه رحمه الله أول من قدح زناد ما يسميه المتأخرون: الشك المنهجي، وهو الركون إلى الأصل في تلقي الخبر، فأي خبر الأصل فيه العدم حتى يرد البرهان على أنه ثبت أن قيل ، مثل قوله : « إن الرجل ليحدثني بالحديث لا أتهمه، ولكن أتهم من حدثه وأن الرجل ليحدثني بالحديث عن الرجل، فما أتهم الرجل، ولكن اتهم من حدثنيه»(٤٨)، ثم جاء بعده الإمام أيوب السختياني، وهو كما وصفه الإمام ابن عبد البر: « كان أحد أئمة الجماعة في الحديث والأمانة والاستقامة، ومن عباد العلماء وحفاظهم وخيارهم»(٤٩)، ثم جاء بعده تلميذه شعبة بن الحجاج وهو الذي وصفه سفيان الثوري

(٤٧) انظر: فتح المغيث(١/٢٨٢).

(٤٨) انظر: شرح علل الترمذي، (١/ ٣٦٢).

(٤٩) انظر: إكمال تهذيب الكمال، (٢/ ٣٢٢).

بأنه أمير المؤمنين في الحديث»[٥٠]، وقال عنه الشافعي: « لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق»[٥١]، وقال عنه يحيى بن سعيد: «كان شعبة أعلم الناس بالحديث»[٥٢]، ثم جاء بعدهم الإمام يحيى بن سعيد القطان، وهو إليه المنتهى في التثبت بالبصرة كما قاله أحمد[٥٣]، وقال عنه أيضاً كما يرويه الأثرم: «رحم الله تعالى يحيى القطان، ما كان أضبطه وأشد ثقة كان محدثاً»[٥٤]، ثم جاء بعده الإمام عبد الرحمن بن مهدي ، وهو الذي قال عنه ابن المديني : « والله لو أخذت فحلفت بين الركن والمقام، لحلفت بالله أني لم أر أحدًا قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي»[٥٥]، ثم تتابع الأئمة من بعدهم: الإمام أحمد، وابن المديني، وابن معين، والبخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، الرازيان، وعلى هذا النحو التاريخي تسلسل الأئمة وتشكلت مدرسة النقد الحديثي، ومعرفة هذا التسلسل التاريخي لأئمة من الأهمية بمكان للمشتغل في هذا العلم الشريف؛ لأنه يعينه على تصور هذا النقد، وفي ذات الوقت يعينه على تقييم وزن النقد ومنزلته.

ثانيهما: معرفة الخارطة العلمية لنقد الأئمة:

ونعني بذلك معرفة الوزن العلمي لكلام الأئمة فيما بينهم، وهذا يساعدنا على وضع نقدهم في الموضع اللائق به من جهة، ومن جهة أخرى يجعلنا نتحرى ونتهم أنفسنا حينما يظهر لنا خلاف ما ظهر لهم، كما فعل ذلك الحافظ ابن حجر مع الإمام أبي حاتم الرازي، فقد ذكر الحافظ حديث رواه ابن ماجة، عن أبي هريرة: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حثى من قبل الرأس ثلاثا»[٥٦]، فقال ابن حجر: «وقال أبو حاتم في العلل: هذا حديث باطل! قلت: إسناده ظاهره الصحة، قال ابن

---

(٥٠) انظر: تاريخ بغداد، (١٠/ ٣٥٣).

(٥١) انظر: المصدر السابق، (٤/ ٦٨).

(٥٢) انظر: المصدر السابق، الموضع نفسه.

(٥٣) انظر: تهذيب التهذيب، (١١/ ٢١٨).

(٥٤) انظر: المصدر السابق، الموضع نفسه.

(٥٥) انظر: تاريخ بغداد، (١١/ ٥١٢).

(٥٦) أخرجه ابن ماجه(٢/٥٠٨ح١٥٥٦)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ماجه :حدثنا العباس بن الوليد ثنا يحيى بن صالح، ثنا سلمة بن كلثوم، ثنا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة، ثم أتى قبر الميت فحثى عليه من قبل رأسه ثلاثا»، ليس لسلمة بن كلثوم في سنن ابن ماجه وغيرها إلا هذا الحديث الواحد ورجاله ثقات، وقد رواه ابن أبي داود في كتاب التفرد له من هذا الوجه، وزاد في المتن أنه كبر عليه أربعاً، وقال بعده : «ليس يروى في حديث صحيح أنه صلى الله عليه وسلم كبر على جنازة أربعا إلا هذا، فهذا حكم منه بالصحة على هذا الحديث »»، ثم قال ابن حجر – وهو الشاهد- : «لكن أبو حاتم إمام لم يحكم عليه بالبطلان إلا بعد أن تبين له، وأظن العلة فيه عنعنة الأوزاعي، وعنعنة شيخه»[٥٧].فالحافظ هنا – وهو من هو في هذا الفن – عاد على نفسه واتهمها، ثم شرع بمحاولة استخراج العلل التي أدت بأبي حاتم إلى إطلاق هذا الحكم. ولهذا قرر الحافظ رحمه الله في (النكت) إلى أنه متى ما وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع عليهم بتعليله فالأولى اتباعه في ذلك، كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه، ثم قال : « وهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه، فيقول : وهذا حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث»[٥٨]، وقال في موضع آخر: «وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه»[٥٩]، وقال العلائي رحمه الله مبينا منزلة هذا النقد ودقته وأن المصير إليه لازم ومتحتم: « هذا بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث، والتوسع في حفظه؛ كشعبة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ونحوهم. ثم أصحابهم، مثل: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وإسحاق بن راهويه، وطائفة منهم. ثم أصحابهم، مثل: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي. وكذلك إلى زمن الدارقطني، والبيهقي، ممن لم يجيء بعدهم مساوٍ لهم، بل

---

(٥٧) انظر: التلخيص الحبير، (٢/ ٣٠٤).

(٥٨) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، (٢/٧١١).

(٥٩) انظر: المصدر السابق، (٢/ ٧٢٦).

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ولا مقارب – رحمة الله عليهم–، فمتى وجد في كلام أحد من المتقدمين الحكم على حديث بشيء كان معتمداً؛ لما أعطاهم الله من الحفظ العظيم، والاطلاع الغزير، وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح»(٦٠).

غير أنه مهما قرأنا عن هؤلاء الأئمة وتصفحنا سيرهم، فلا يمكن بحال أن ننزلهم المنزلة الصحيحة، ونقدر نقدهم، إلا بعد الاطلاع على هذا النقد وفهمه، وعندها ندرك حجم هذا النقد ومستواه، ويمكن هنا أن أستعرض بعضاً من صور النقد الخفية لديهم التي بها يتبين لنا حجم ومستوى النقد، ويتبين لنا كذلك حجم المسافة العلمية الهائلة بين هؤلاء الأئمة وبين من جاء بعدهم، فمن صور النقد الدقيقة لديهم : ما ذكره العقيلي، حيث أورد في ترجمة إبراهيم بن جريج الرهاوي، حيث رواه بسنده فقال : «حدثنا عبد الله بن الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحراني، قال: حدثنا يحيى بن عبد الله البابلتي، قال: حدثنا إبراهيم بن جريج الرهاوي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المعدة حوض البدن، والعروق إليها واردة، فإذا صحت المعدة صدرت العروق بالصحة، وإذا سقمت المعدة صدرت العروق بالسقم»(٦١) قال: هذا الحديث باطل لا أصل له ، وأخبرني أبو موسى محمد بن هارون الأنصاري أن أبا داود الحراني أخبره أن هذا الشيخ وقف على هذا الحديث فلم يكن عنده أصل، وقال: كتبت عن زيد بن أبي أنيسة وضاع كتابي، فقيل له: من كنت تجالس؟ فقال: كان فلان الطبيب بالقرب من منزلي فكنت كثيرا أجلس إليه. وهذا الكلام يروى عن ابن أبجر، حدثناه محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، عن أبي أبجر، وهو عبد الملك بن سعيد، عن أبيه، أنه قال: «المعدة حوض الجسد، والعروق تشرع فيها، فما ورد فيها بصحة صدر منها بصحة، وما ورد فيها بسقم صدر بسقم»(٦٢).فنلاحظ أن الإمام العقيلي بيّن أن الوهم والخلط وقع هنا من إبراهيم بن جريج الرهاوي، وأن سببه هو أن ابن أبجر وهو الطبيب المجاور للرهاوي، رواه عن عبد الملك بن سعيد، عن أبيه موقوفاً عليه! فظن الرهاوي أنه يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم! وهذا من غوامض النقد؛ فلا يمكن أن يعرفه إلا هؤلاء الأئمة.

---

(٦٠) انظر: النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح، (٢٦).

(٦١) أخرجه الطبراني في الأوسط (٤/٣٢٩ح٤٣٤٣)

(٦٢) انظر: الضعفاء للعقيلي، (١/٥١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ومن الأمثلة التي تبين حفظ الأئمة لمخارج الأحاديث فما شذ عن هذه المخارج حكموا بخطئه ووهمه، فمن ذلك قول الترمذي: «رُبَّ حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد: حدثنا أبو كريب، وأبو هشام الرفاعي، وأبو السائب، والحسين الأسود؛ قالوا: ثنا أبو أسامة، عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة، عن جده أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الكافر يأكل في سبعة أمعاء، والمؤمن يأكل في معي واحد»، قال : هذا حديث غريب من هذا الوجه من قبل إسناده، وقد رُوي من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما يستغرب من حديث أبي موسى، وسألت محمود بن غيلان عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث أبي كريب، عن أبي أسامة، وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث أبي كريب، عن أبي أسامة، ولم نعرفه إلا من حديث أبي كريب، عن أبي أسامة. فقلت: حدثنا غير واحد عن أبي أسامة بهذا، فجعل يتعجب ويقول: ما علمت أن أحدا حدث بهذا غير أبي كريب! قال محمد: وكنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا الحديث عن أبي أسامة في المذاكرة»(٦٣).

وقد علق ابن رجب قائلا: «وما حكاه الترمذي عن البخاري ههنا أنه قال: «كنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا عن أبي أسامة في المذاكرة»، فهو تعليل للحديث؛ فإن أبا أسامة لم يرو هذا الحديث عنه أحد من الثقات غير أبي كريب، والمذاكرة يجعل فيها تسامح بخلاف حال السماع أو الإملاء»(٦٤).

فنلاحظ هنا أن الترمذي استغرب وجود راو عن أبي أسامة غير أبي كريب، فقد استقر عنده وعند الأئمة الذين سألهم أن هذا حديث أبي كريب لا يشاركه فيه أحد، فكيف إذن شاركه هنا أبو هشام الرفاعي، وأبو السائب، والحسين الأسود؟ ثم بين البخاري أن السبب في وقوع الخلل هو أن أبا كريب أخذ هذا الحديث عن أبي أسامة في مجلس المذاكرة وليس في مجلس التحديث والإملاء، فحصل التجوز والخلل، وأكد هذا الحافظ ابن رجب.

(٦٣) انظر: شرح العلل ابن رجب، (٦٤٣). والحديث أخرجه مسلم [٢٠٦٢]، (١٦٣٢/٣)، من طريق أبي كريب عن أبي أسامة.

(٦٤) انظر: شرح العلل لابن رجب، (٦٤٣).

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

والتمعن في هذه الصورة من النقد تجعل الناظر في كلام هؤلاء النقاد يُقدر نصوصهم، ويضعها في الموضع اللائق بها، كما فعل الحافظ ابن حجر مع حكم الإمام أبي حاتم، والذي ذكرناه أعلاه، وغير ذلك من الصور التي تدل على علو كعب هؤلاء الأئمة، وإدمان النظر في هذا النقد، وممارسته على يد شيخ حاذق، يسهل على المشتغل الموازنة بين أقوالهم والترجيح بينها.

المطلب الثاني: الموازنة بين أقوال الأئمة في الجرح والتعديل:

وهذا باب عظيم واسع، لا يمكن أن يحيط به هذا البحث المختصر، لكن أشير إلى عدة أمور على المشتغل أن يفقهها، منها:

أولا: معرفة منزلتهم في باب الجرح التعديل: أكدنا سابقا في مسألة «الموازنة بين أقوال الأئمة في النقد» ما نقوله هنا، وهي أنه لا يمكن أن تتم الموازنة بين أقوالهم في الجرح والتعديل دون أن نعرف منزلة هؤلاء الأئمة ومقامهم من هذا العلم الشريف، ولهذا لا حاجة لنا من إعادة بيان هذه المنزلة على وجه الإجمال، وإنما سنذكر في هذا ما يتعلق بعلاقتهم بهذا العلم الشريف أولا، ثم نذكر ثانياً منازلهم من جهة الاعتدال والتوسط والشدة، ثم نذكر بعدها نماذج لفقه الموازنة.

أما يتعلق بعلاقة هؤلاء الأئمة بهذا العلم فهي علاقة شرعية، بمعنى أنها تنطلق من البعد الشرعي، فهم أخذوا هذا الأمر قربة وديانه لله، وأن تخليهم عن ثغور الرواية هو تفريط بالمهمة الشرعية التي اختصهم الله بها؛ ولهذا فقد كان سفيان الثوري رحمه الله يقول: «الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث حراس الأرض»[٦٥]، وكان يزيد بن زريع يشبههم بالفرسان، فيقول: «لكل دين فرسان وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد»[٦٦]؛ ويعنون بهذا: أن مسؤوليتهم التي لا يجوز التفريط بها هي حراسة هذا الدين وصيانته. ولما وصفهم الإمام أحمد رحمه الله بالخيرية وقال: «ليس قوم عندي خيرا من أهل الحديث» أتبعه بقوله:

---

(٦٥) انظر: شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي، (٤٤).

(٦٦) المصدر السابق، الموضع نفسه.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

«ليس يعرفون إلا الحديث»[٦٧]؛ فهم تركوا كل شيء يشتغل به الناس في هذه الدنيا وأقبلوا على هذا العلم. والمقصود من هذا: التأكيد على ضرورة استقرار هذه المنزلة في عقل المشتغل بهذا العلم؛ حتى يقدر أقوالهم، ويُوفق بين آرائهم.

ثانياً: معرفة طبقاتهم في هذا العلم: ويمكن تقسيمهم إلى ثلاث طبقات، وهي على النحو التالي:

الطبقة الأولى: أهل التوسط والاعتدال، وهم جمهور الأئمة بل عامتهم على هذا النهج؛ ولهذا فلا حاجة لنا بتعدادهم لأنهم هم الأصل.

الطبقة الثانية : من وقع منهم التشدد والتعنت في بعض أحكامهم على الرواة، وهذه يمثلها –أحياناً– ابن مهدي في بعض أحكامه؛ فقد يقدح في الراوي لأجل خطأ يسير، وهذه من شدة توقيه رحمه الله، فمثلاً في ترجمة روح بن عبادة: قدح فيه ابن مهدي كما قال ابن المديني: «ولقد كان عبد الرحمن بن مهدي يطعن على روح بن عبادة، وينكر عليه أحاديث ابن أبي ذئب عن الزهري مسائل كانت عنده، قال ابن المديني: «فلما قدمت على معن بن عيسى بالمدينة سألته أن يخرجها إليّ، يعني أحاديث ابن أبي ذئب عن الزهري هذه المسائل، فقال لي معن: وما تصنع بها هي عند بصري، لكم كان عندنا ها هنا حين قرأ علينا ابن أبي ذئب هذا الكتاب، قال علي: فأتيت عبد الرحمن بن مهدي فأخبرته فأحسبه قال: استحله لي»[٦٨].

وهذا النقد من ابن مهدي رغم أنه تراجع عنه، لكن لم يرتض ذلك الذهبي، معللاً بأنه ليس من الإنصاف أن يطعن في راو مكثر لأجل خطأ واحد؛ فقال رحمه الله: « هذا تعنت وقلة إنصاف في حق حافظ قد روى ألوفا كثيرة من الحديث، فوهم في إسناد، فروح لو أخطأ في عدة أحاديث في سعة علمه، لاغتفر له ذلك أسوة نظرائه، ولسنا نقول: إن رتبة روح في الحفظ والاتقان كرتبة يحيى القطان، بل ما هو بدون عبدالرزاق، ولا أبي النضر»[٦٩].

---

(٦٧) المصدر السابق، الموضع نفسه

(٦٨) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (٩/ ٢٤٣).

(٦٩) انظر: سير أعلام النبلاء، (٩ / ٤٠٦).

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ومن هذه الطبقة أيضاً: الإمام يحي بن سعيد القطان، فقد كان رحمه الله ينحى نحو الاحتياط والتحرز مما أوقعه في التشدد أحياناً، فمثلاً في ترجمة حرب بن شداد اليشكري: ذكر ابن عدي: «أن يحي بن سعيد القطان كان لا يحدث عنه»(٧٠)، رغم إطباق الأئمة في الثناء عليه وتوثيقه، حتى ابن معين وهو ممن عرف بالانتقاء في الرواية فقد كان يحدث عنه؛ ولهذا قال الذهبي: «هذا من تعنت يحي في الرجال، وله اجتهاده، فلقد كان حجة في نقد الرواة»(٧١).

وممن ينسب إلى التشدد كذلك: أبو حاتم الرازي، فهو ينفرد أحياناً بمخالفة جمهور النقاد بالجرح، فمثلا: الإمام أبو ثور، قال عنه أبو حاتم الرازي: «أبو ثور رجل يتكلم بالرأي، يخطئ ويصيب، وليس محله محل المتسعين في الحديث، قد كتبت عنه»(٧٢)، وقد علق عليه الذهبي بقوله: «وثقه النسائي والناس، وأما أبو حاتم فتعنت، وهذا غلو من أبي حاتم سامحه الله»(٧٣).

وبعضهم يُلحق بهذه الطبقة: ابن معين، لكن من تتبع أحكامه قد يرى أن تشدده لفظياً أكثر منه موضوعياً؛ بمعنى أن التشدد في العبارة، وإلا فهو يتفق مع أحمد كثيرا في أحكامه، وأحمد رأس الاعتدال.

ونختم هذا الأمر بتقرير أمر مهم، وهو أن وصف المحدث بالتشدد والتعنت لا يقدح بحال في أحكامه، لكن نستفيد من هذا التقييم عند تعارض كلامه مع كلام غيره.

---

(٧٠) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (٥/ ٥٢٤).

(٧١) انظر: سير أعلام النبلاء، (٥٩٧/٦).

(٧٢) انظر: الجرح والتعديل، (١/ ٩٨) .

(٧٣) انظر: ميزان الاعتدال، (١/ ٢٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

الطبقة الثالثة: وهم ممن وقع بعض التساهل في أحكامهم، من مثل: الترمذي، والحاكم، والدارقطني في بعض الأوقات(٧٤). أما بالنسبة للترمذي فقد قال عنه الذهبي: «نفَسه في التجريح ضعيف»(٧٥)، وقال كذلك: «والترمذي يتساهل في الرجال»(٧٦).وناقش بعض المتأخرين المعاصرين وصفه بالتساهل(٧٧).

وبالجملة فأيًا يكن، فإن وصف الترمذي بالتساهل نستفيد منه عند تعديله لراو خالفه فيه النقاد، أو تصحيحه لخبر أنكروه، وهذا لا يكاد يذكر، وقد ذكر ابن القيم بعض ما صححه وفي إسناده ما استنكره الأئمة، وقال: «إنه يصحح أحاديث لم يتابعه غيره على تصحيحها، بل يصحح ما يضعفه غيره أو ينكره وذكر أمثلة لهذا»(٧٨).أما الحاكم فتساهله بيّن، وقد عبّر عن ذلك الإمام ابن القيم بقوله: «والحاكم نفسه يصحح أحاديث جماعة، وقد أخبر في كتاب «المدخل» له أن لا يحتج بهم، وأطلق الكذب على بعضهم هذا »(٧٩)؛ ولهذا عدّه الذهبي من المتساهلين(٨٠)، ووصفه ابن الصلاح بأنه: «واسع الخطو في التصحيح»(٨١)، وتصحيحه للحديث فرع عن توثيقه للرواة.

(٧٤) انظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث، (٨٣)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، (٢٩).

((٧٥ انظر: تاريخ الإسلام، (٤٦٠).

(٧٦) انظر: المصدر السابق، (٣٥٢).

(٧٧) ينظر كتاب: «منهج الحافظ الترمذي في الجرح والتعديل»، لعبد الرزاق بن خليفة الشايجي.

(٧٨) انظر: الفروسية، (٢٤٣).

(٧٩) انظر: انظر: الفروسية، (٢٤٥).

(٨٠) انظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث (٨٣).

(٨١) انظر: مقدمة ابن الصلاح، (١٨)، وانظر أيضا: النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي، (١٣٧/١).

ولعل الحمل على الحاكم كان متجهاً لكتابه المستدرك أكثر من غيره، وإلا فهو في كتابه (المعرفة) و(المدخل) فارس لا يشق له غبار، وقد اعتذر الحافظ ابن حجر عن الحاكم بقوله: «: «إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه، فعاجلته المنية ولم يتيسر له تحريره وتنقيحه»(٨٢).

وأختم هذه المسألة بإشارة مهمة، وهي: أنه كما يعتدل المتشدد فقد يتشدد المتساهل، ومثاله: كلام الحاكم في محمد بن الفرج الأزرق؛ فقد تكلم فيه لأجل صحبته لحسين الكربيسي، ووصف ابن حجر ذلك بالتعنت الزائد من الحاكم(٨٣).وبعضهم نسب ابن حبان إلى المتساهلين في التوثيق(٨٤)؛ لأنه التزم توثيق الراوي، «إذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر؛ فهو عنده ثقة، وفي كتاب الثقات له كثير ممن هذه حاله، ولأجل هذا ربما اعترض عليه فيمن يجعلهم ثقات من لم يعرف اصطلاحه، ولا اعتراض عليه؛ فإنه لا مشاحة في ذلك»(٨٥)؛ فمعرفة هذه الطبقات من الأهمية بمكان.

ثالثا: معرفة ألفاظهم في الجرح والتعديل وسياقاتها:

للائمة عبارات متعددة في التعبير عن أحكامهم على الرجال: جرحاً وتعديلاً، ولا يمكن للمشتغل في هذا العلم الشريف أن يتصوره ويفهمه إلا بمعرفة هذه الألفاظ ودلالاتها، وكذلك معرفة مصطلحات كل ناقد ومراده منها، ويمكن إجمال ما يحتاجه المشتغل بالأمور التالية:

أولا: معرفة الباحث لدلالات ألفاظ الجرح والتعديل عند الأئمة، وما هو اصطلاح كل إمام في عباراته ، ومعرفة ذلك في غاية الأهمية؛ لأنها تدفع ما يظنه الباحث تناقضا بين أحكامهم، والأمثلة على هذا كثيرة، فمثلا: مصطلح « كذب» عند

---

(٨٢) انظر: تدريب الراوي، (١/١١٣).

(٨٣) انظر: لسان الميزان (٥/ ٣٤٠).

(٨٤) انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٣٤٥).

(٨٥) انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر، (١/ ٣٤٥)، والنكت الوفية بما في شرح الألفية، (١/ ١٤٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

الإمام سعيد بن المسيب فله معنى مختلف عن المعنى السائد المشهور، وهو: تعمد الإخبار بخلاف الواقع، والذي يسقط به الراوي، فقد جاء على لسان ابن المسيب أنه كان يقول لمولاه: «لا تكذب علي كما كان يكذب عكرمة على ابن عباس»[٨٦]، وهذا النص من الإمام سعيد بن المسيب إن حملناه على المعنى المشهور للكذب فقطعاً سيقدح بمنزلة عكرمة مولى ابن عباس، وهو ثقة ثبت[٨٧]، لكن بعد التمعن يتبين لنا أن سعيد بن المسيب استعمله هنا على لغة أهل الحجاز، وهي أنهم كثيرا ما يطلقون الكذب ويعنون به الخطأ، كما قاله ابن حبان[٨٨].ويقول ابن الوزير: «والكذب في الحقيقة اللغوية يطلق على الوهم ــ الغلط– والعمد معا، ويحتاج إلى التفسير، إلا أن يدل على التعمد قرينة صحيحة»[٨٩].ومثل ذلك مصطلح: « منكر الحديث»، فالأصل أن يجري هذا الاصطلاح على ظاهره عند الأئمة، وهو جرح شديد في الراوي، لكن أطلقه الإمام يحي بن سعيد القطان على الراوي قيس بن أبي حازم، وهو ثقة ثبت بلا نزاع[٩٠]، وأطبق الأئمة في الثناء عليه حتى قال سفيان بن عيينة: «ما كان بالكوفة أحد أروى عن أصحاب رسول الله صل الله عليه وسلم من قيس بن أبي حازم»[٩١]، وقال الذهبي: «ثقة حجة ،كان أن يكون صحابيا»[٩٢]، ولكن عند فحص نص الإمام يحي القطان يتبين لنا أن مراده بالنكارة هي التفرد المطلق، فقد تفرد قيس بأحاديث لم يروها غيره، واستنكرها يحي فجاء هذا الوصف؛ ولهذا قال الحافظ ابن حجر: « ومراد ابن القطان بالمنكر الفرد المطلق»[٩٣]،

---

(٨٦) انظر: المعرفة والتاريخ، للفسوي، (٥/٢).

(٨٧) انظر: ترجمته في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٠/ ٢٦٤).

(٨٨) انظر: الثقات (١١٤/٦)، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٢٦٥).

(٨٩) انظر: الروض الباسم، (٨٢/١).

(٩٠) انظر: تهذيب التهذيب، (٣٨٧/٨).

(٩١) انظر: المصدر السابق، الموضع نفسه.

(٩٢) انظر: ميزان الاعتدال، (٣٩٢/٣).

(٩٣) انظر: تهذيب التهذيب، (٣٨٧/٨).

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

وقال ابن رجب: « النكارة عند ابن القطان لا تزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر»[٩٤]. وغير ذلك من الأمثلة، والمقصود أن المشتغل في هذا الباب عليه أن يدقق غاية التدقيق في مراد الإمام من مصطلحه، ويشتد الحاجة إلى التدقيق والتفتيش حينما يخالف الإمام الناقد غيره من الأئمة بهذا الحكم.

رابعا: ملاحظة السياقات التاريخية والموضوعية لنصوص الأئمة:

لابد من استصحاب الباحث لقاعدة مهمة؛ وهي النقاد يصدرون من مشكاة منهج واحد، وعليه فاتفاقهم هو الأصل، والخلاف الذي بينهم يأتي غالباً من التجوز في العبارة، لكن إن حصل التباين في كلامهم على وجه لا يمكن حمله على الترادف أو التجوز اللفظي فعلى الباحث أن ينتقل إلى مرحلة أخرى من البحث ؛ وهي البحث عن السياق التاريخي والموضوعي الذي قال فيها الناقد كلمته ، وهذا لا يكون إلا بدراسة ترجمة النقاد دراسة وافية تامة، يطلع فيها على كل ما كتب عنه ، وما قيل فيه، وما كان في مظانه وفي غير مظانه، وعنده يتبين لنا محل الإشكال، وسأذكر هنا مثالين مختلفين لكنهما يدلان في الأخير على التئام نصوص الأئمة وعدم تدافعها:

أولهما: حمل كلام الإمام على جرح لا يقدح في توثيقه:

كجرح الإمام لراوٍ؛ لاتصاله بالسلطان، فمثلا الراوي: يونس بن بكير[٩٥]، وثقه جماعة من النقاد، منهم ابن معين، وابن عمار، وأبو زرعة، وغيرهم.لكن في المقابل وجدنا نقدا حادا لبعضهم في يونس، منهم الإمام أحمد، فقد قال عنه: «ما كان أزهد الناس فيه وأنفرهم عنه، وقد كتبت عنه»، ومنهم العجلي فقد ضعفه، ومنهم الجوزجاني، فقد قال عنه: «ينبغي أن يتثبت في أمره؛ لميله عن الطريق!»، ومنهم ابنا أبي شيبة –عثمان وأبو بكر–، فقد حملا عليه حملا شديدا[٩٦].وعند النظر؛ الظاهر في كلام الأئمة فيه يبدو أنه ثمة تناقض بيّن، لكن عند التحقيق في كلام النقاد، والتفتيش في سياقات الكلام، سيذهب الإشكال

---

(٩٤) انظر: شرح علل الترمذي (٦٥٦/٢).

(٩٥) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب، (٤٣٤/١١).

(٩٦) انظر: المصدر السابق، الموضع نفسه.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ونحكم مباشرة بتوثيقه، فقد حل لنا الإمام ابن معين الإشكال بسهولة، وأبان لنا أن نقد هؤلاء متجه لمسألة أخرى لا تؤثر على روايته، ففي رواية ابن الجنيد عنه قال يحيى: «كان ثقة صدوقاً، إلا أنه كان مع جعفر بن يحيى، وكان موسراً؛ فقال له رجل: إنهم يرمونه بالزندقة، فقال: كذب، ثم قال يحيى: رأيت ابنيْ أبي شيبة أتياه فأقصاهما، وسألاه كتاباً فلم يعطهما، فذهبا يتكلمان فيه، قال يحيى بن معين: قد كتبت عنه»(٩٧).

فمن خلال هذا النص فهمنا موقف أحمد، وهو: أنه جاء بسبب اتصاله بالسلطان، وهو كذلك يفسر الميل الذي أشار إليه الجوزجاني، وامتناعه من إعطاء كتابه لابنيْ أبي شيبة فسر لنا وقيعتهم به.

أما نقد العجلي فقد فسره سياق كلامه هو؛ حيث قال قبل كلامته تلك: «وكان على مظالم جعفر بن برمك»، ثم قال: «ضعيف الحديث»(٩٨). وبهذا يزول الإشكال وتنتظم أحكام الأئمة، ومن الأمثلة على ذلك أيضا: موقف الإمام شعبة بن الحجاج من خالد الحذاء؛ فقد قال لعبد الله بن نافع القرشي: «عليك بحجاج بن أرطاه، ومحمد بن إسحاق، واكتم عليّ عند البصريين خالد الحذاء، وهشام»(٩٩)، وخالد الحذاء ثقة بلا شك عند سائر الأئمة(١٠٠)؛ ولهذا وقع هذا النقد من شعبة على بعض كبار الرواة موقعا عسيرا؛ لأنهم يعلمون إمامة خالد في الرواية ومنزلته؛ حتى قال عباد بن عباد: « أراد شعبة أن يقع في خالد، فأتيته أنا وحماد بن زيد، فقلنا له: مالك أجننت؟ وتهددناه فسكت»(١٠١)؛ ولهذا لابد أن نفتش في سياق هذا النقد وسببه، فإذا فتشنا وجدنا كلاما لابن سعد يقول فيه: «كان خالد الحذاء قد استُعمل على القبة، ودار العشور بالبصرة»(١٠٢)، وهذا يعني: أن كلام شعبة قد يُحمل على هذا، أو قد يُحمل على ما طرأ عليه من تغير حفظه؛ فقد قال حماد بن زيد: «قدم

(٩٧) انظر: تهذيب التهذيب، (١١/ ٤٣٥).

(٩٨) انظر: الثقات للعجلي، (٤٨٧).

(٩٩) انظر: تهذيب الكمال، (١٨١/٨).

(١٠٠) انظر: تهذيب التهذيب، (١٢٠/٣).

(١٠١) انظر: المصدر السابق، (٣/ ١٢٢).

(١٠٢) انظر: سير أعلام النبلاء، (٦/ ٣٢٠).

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

علينا قدمة من الشام فكأنا أنكر حفظة»[١٠٣]، وقد وجه الحافظ ابن حجر كلام شعبة على أحد المعنيين، فقال: «والظاهر أن كلام هؤلاء فيه من أجل ما أشار إليه حماد بن زيد من تغير حفظه بآخره، أو من أجل دخوله في عمل السلطان، والله أعلم»[١٠٤].

والذي يظهر لي أنه يُحمل على المعنى الثاني؛ لأن نقد شعبة كان مبالغاً فيه، بدلالة تفضيل حجاج بن أرطاه عليه في نفس النص، وحجاج ضعيف عند جمهور الأئمة[١٠٥]، وهذه قرينة على أن الكلام صدر من شعبة في سياق آخر غير السياق العلمي.

ثانيهما: حمل كلام الناقد على حالة خاصة في الرواية:

وهذا كثير جدا في كلامهم، وسأذكر مثال واحدا عل ذلك، وهو الراوي: إبراهيم بن بشار الرمادي، فقد أطبق النقاد على توثيقه حتى جعله بعضهم في رأس أصحاب ابن عيينة[١٠٦]، لكن الإمام أحمد وابن معين ذموه ذماً شديداً ، فقال عبد الله بن الإمام أحمد : «وذمه أبي ذماً شديداً »، وسننقل هنا النص كاملاً ليتبين المراد ، وإلى أين اتجه الجرح، يقول عبد الله عن ابيه: « كان يحضر معنا عند سفيان بن عيينة، فكان يملي على الناس ما يسمعون من سفيان، فكان ربما أملي عليهم ما لم يسمعوا، يقول: كأنه يغير الألفاظ، فتكون زيادة ليس في الحديث، أو كما قال أبي، فقلت له يوما: ألا تتقي الله؟! ويحك! تمل عليهم ما لم يسمعوا! ولم يحمده أبي في ذلك، وذمة ذما شديدا»[١٠٧]. وأما يحيى فقال عنه: «ليس بشيء»، وسننقل نص كلام يحي ليتبين لنا المراد: قال معاوية بن صالح: «سألت يحيى بن معين عن إبراهيم بن بشار الرمادي، فقال: ليس بشيء، لم يكن يكتب عند

---

(١٠٣) انظر: تهذيب التهذيب، (٣/ ١٢٢).

(١٠٤) انظر: المصدر السابق، الموضع نفسه.

(١٠٥) انظر: تهذيب التهذيب، (١٩٦/٢).

(١٠٦) انظر: المصدر السابق، (٣١٠/١).

(١٠٧) انظر: العلل ومعرفة الرجال (٤٣٨/٣).

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

سفيان، وما رأيت في يده قلما قط، وكان يملي على الناس ما لم يقله سفيان»[١٠٨].فنلاحظ هنا أن ذم هذين الإمامين متجه إلى حالة خاصة، وهي ما وقع منه في مجلس سفيان، وهو تجوزه في إملاء مالم يسمعوه من سفيان في المجلس، غير أنه عند التدقيق يظهر لنا أن تصرف إبراهيم لا يدل على تساهله في الرواية، وإنما لأنه بلغ به الأمر من ملازمة سفيان مبلغاً عظيماً، حتى كاد لا يفوته من حديث سفيان شيئاً، فكان يستظهره كله؛ وذلك لشدة ملازمته في المجلس؛ حتى قالوا: إنه كان ينام في مجلس سفيان وقال ابن حبان: «لا يعاب بهذا؛ لأنه سمع مجلس سفيان مراراً، وكان حضوره لمجلس سفيان للاستئناس والاستماع»، ثم قال: «ونوم الإنسان عند سماع شيء مرارا ليس مما يقدح فيه»[١٠٩]. وبهذا ينحل الإشكال ويبقى إبراهيم ثقة بلا ريب، بل ومن المقدمين في أصحاب ابن عيينة .

---

(١٠٨) انظر: الضعفاء الكبير، (١/ ٤٧).

(١٠٩) انظر: الثقات لابن حبان، (٧٢،٧٣/٨)، ومصطلحان الجرح والتعديل المتعارضة، لجمال أسطيري، (٤٧٩/١).

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

المبحث الثالث: الاستحقاق المصطلحي:

علم مصطلح الحديث، أو علوم الحديث، هو: «علم بقوانين، يُعرف بها أحوال السند والمتن، من صحة وحسن وضعف، ورفع ووقف وقطع، وعلو ونزول، وكيفية التحمل والأداء، وصفات الرجال، وما أشبه ذلك»(١١٠). فلا غنى للمشتغل بهذا العلم أن يعرف مصطلحات هذا الفن، وما ينتظم تحت هذا المصطلح من صور، ومصلح الحديث هو لسان هذا العلم الشريف، فمن لم يعرف هذا الفن فلا يستطيع التحدث بلسانه، ولا فهم مقالات فرسانه، والقدر الواجب معرفته من هذا العلم هو ما اتصل بتطبيقات النقاد، ونشأ عن تصرفاتهم، أما ما حدث بعد ذلك من مصطلحات وعلوم دخلت على هذا الفن من غير أهله، من مثل بعض المباحث الكلامية والأصولية والمنطقية، فمعرفتها من نافلة العلم وفضوله، وليس من ضروراته وأصوله. وقد تنوعت المؤلفات في هذا العلم وتفنن مؤلفوها بالإبداع في تقسيم هذا العلم وتقنينه، إلا أنه كلما كان المؤلف أقرب زمنا لعصر النقد فهو أجدى نفعاً وإن لم يكن أكثر جمعا، وفي كلام الحافظ ابن حجر في (النخبة) ما يغني عن بيان التسلسل التاريخي لهذه التواليف، فقال في نص محكم بديع: «من أول من صنف في ذلك القاضي أبو محمد الرامهرمزي، كتابه «المحدث الفاصل»، لكنه لم يستوعب، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري، لكنه لم يهذب ولم يرتب، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني، فعمل على كتابه مستخرجا، وأبقى أشياء للمتعقب، ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي، فصنف في قوانين الرواية كتابا سماه « الجامع لآداب الشيخ والسامع» ...، ثم جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب، فأخذ من هذا العلم بنصيب، فجمع القاضي عياض كتابا لطيفا سماه « الإلماع»، وأبو حفص الميانجي جزءا سماه «ما لا يسع المحدث جهله»، وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت وبسطت ليتوفر علمها، واختصرت ليتيسر فهمها، إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمان الشهرزوري، نزيل دمشق، فجمع لما وَلِيَ تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور، فهذب فنونه، وأملاه شيئاً بعد شيء؛ فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة، فجمع شتات مقاصدها وضم إليها من غيرها

(١١٠) انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر، (١/ ٧٩٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له، ومختصر، ومستدرك عليه، ومقتصر، ومعارض له، ومنتصر»(١١١).

وعلى كثرة المؤلفات في هذا الفن، فيعد كتاب ابن الصلاح من أعظم كتب هذا الفن، ولم يكن مبالِغا حين وصف كتابه بقوله: «فحين كاد الباحث عن مشكله لا يلفي له كاشفاً، والسائل عن علمه لا يلقى به عارفاً، من الله الكريم – تبارك وتعالى – علي – وله الحمد – أجمع بكتاب «معرفة أنواع علم الحديث»، هذا الذي باح بأسراره الخفية، وكشف عن مشكلاته الأبية، وأحكم معاقده، وقعد قواعده، وأنار معالمه، وبين أحكامه، وفصل أقسامه، وأوضح أصوله، وشرح فروعه وفصوله، وجمع شتات علومه وفوائده، وقنص شوارد نكته وفرائده»(١١٢).

ولهذا قال الحافظ العراقي عنه: «أحسن ما صنف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب علوم الحديث لابن الصلاح»(١١٣).ويعود ذلك التفوق – بعد توفيق الله – إلى سببين :

أولهما: أن ابن الصلاح ألف كتابه متأخراً، حيث حوى جمع من كتب قبله.

ثانيهما: أنه كتب كتابه وهو منتصب للتدريس؛ حيث كتبه بعد أن صار شيخاً بالمدرسة الصلاحية ببيت المقدس، ثم الدار الأشرفية بدمشق، ثم ولي تدريس الشامية الصغرى.(١١٤)

وهذا الاشتغال المباشر بالتدريس والتعليم منحه تصوراً دقيقاً لمباحث هذا الفن، إضافة إلى أنه –رحمه الله –كان مدركاً لخطورة تسرب علوم المنطق إلى علوم الوحي، وينهى عن ذلك أشد النهي، فحمى كتابه من هذا، ومما أثر عنه قوله: « واستعمال الاصطلاحات المنطقية في مباحث الأحكام الشرعية من المنكرات المستبشعة، والرقاعات المستحدثة، وليس بالأحكام الشرعية

(١١١) انظر: نزهة النظر، (٤٦ – ٥١).

(١١٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح، (٧٤).

(١١٣) انظر: التقييد والإيضاح، (١١).

(١١٤) انظر: سير أعلام النبلاء، (١٦/ ٣٦٠).

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

-ولله الحمد- افتقار إلى المنطق أصلا، هو قعاقع قد أغنى الله عنها كل صحيح الذهن...»[١١٥]؛ ولهذا جاء كتابه خلواً من مسائل المنطق التي وقعت لغيره، وإن وقع فيه بعض مباحث الأصول والكلام.

المبحث الرابع: الاستحقاق الفقهي:

قلنا في مبتدأ الكلام عن مهمة المحدث إن مهمته تتجه إلى أمرين لا ثالث لهما، وهي رد الحديث إلى صورته الأولى: إسناداً ومتناً، والثانية :الحكم على الإسناد من خلال أدوات النقد المعروفة، والخروج عن هذا الدور هو اشتغال بغير المحل وإعراض عن المحل، ولكن هذه المهمة الشريفة لها استحقاقات كثيرة، من أهمها مسألة التفقه في معاني الحديث، أو ما يسمى علم (الدراية)؛ ليس لذاتها وإنما لتعلقها بمسألة (الرواية)، وقد كان سفيان بن عيينة يوصي طلابه بتعلم فقه النصوص؛ فقال : «يا أصحاب الحديث، تعلموا فقه الحديث، لا يقهركم أصحاب الرأي، ما قال أبو حنيفة شيئا إلا ونحن نروي فيه حديثا أو حديثين»[١١٦].

وأشير هنا إلى مسألة مهمة تؤكد أهمية هذه الدراية، وهي قاعدة «تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه»، وهي قاعدة مطردة عن النقاد، وقد أعلوا بها عددا من الأحاديث اعتمادا عليها، قال ابن رجب: «قد ضعف الإمام أحمد وأكثر الحفاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا»[١١٧].وما لم يكن الناقد عالماً باختيار الفقهاء ومتصوراً له فلا يمكن أن يعل بهذا، والمقصود بالفقهاء في هذا هم الصحابة والتابعون ومن جاء بعدهم قبل عصر النقد، وأذكر هنا بعض الأمثلة التي تؤكد ذلك، منها مثلا حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال للمستحاضة: «دعي الصلاة أيام أقرائك»[١١٨]؛ فقد أعله أحمد بقوله: « كل من روى هذا عن عائشة فقد أخطأ، لأن عائشة تقول: الأقراء الأطهار، لا الحيض»[١١٩].

---

(١١٥) انظر: المرجع السابق، (١٦/ ٣٦٢).

(١١٦) انظر: معرفة علوم الحديث، (٦٦).

(١١٧) انظر: شرح علل الترمذي، (١/ ١٥٨).

(١١٨) أخرجه أحمد [٢٥٦٨١]، (٤٥٤/٤٢).

(١١٩) انظر: شرح علل الترمذي، (١/ ١٥٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ومن ذلك تعليل البخاري حديث: «من ذرعه القيء ..»[١٢٠]، فقد روى الترمذي في علله: «ثنا علي بن حجر، ثنا عيسى بن يونس، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من ذرعه القيء فليس عليه قضاء، ومن استقاء عمدا فليقض». قال : سألت محمداً – يعني البخاري- عن هذا الحديث، فلم يعرفه إلا من حديث عيسى بن يونس، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، وقال: «ما أراه محفوظاً» ثم قال – وهذا هو الشاهد - : «وقد روى يحيى بن أبي كثير عن عمر بن الحكم، أن أبا هريرة كان لا يرى القيء يفطر الصائم»»[١٢١].

فلو لم يكن البخاري عالما برأي أبي هريرة في حكم القيء للصائم لما قدر على إعلاله! وهذا يؤكد التلازم الشديد بين الصناعة الفقهية والصناعة الحديثي، ولهذا قال ابن مهدي: «لا يجوز أن يكون الرجل إماماً حتى يعلم ما يصح مما لا يصح، وحتى لا يحتج بكل شيء، وحتى يعلم مخارج العلم»[١٢٢]، قال ابن المديني: «التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم»[١٢٣].

وإذا كان هذا أمرا متقرراً لدى المحدث فهو –كذلك – أمر متقرر لدى الفقيه، فقد نص كثير من الفقهاء على منع الفقيه إذا لم يحسن صناعة الحديث اجتهاداً أو تقليدا: قال الطوفي -وهو يتكلم عن شرط المجتهد: «معرفة صحة الحديث اجتهادا كعلمه بصحة مخرجه وعدالة رواته، أو تقليدا كنقله من كتاب صحيح ارتضى الأئمة رواته»[١٢٤].

وقال ابن النجار: « ويشترط في المجتهد أيضا: أن يكون عالما بصحة الحديث وضعفه، سنداً ومتناً، ليطرح الضعيف حيث لا يكون في فضائل الأعمال، ويطرح الموضوع مطلقاً، وأن يكون عالما بحال الرواة في القوة والضعف، ليعلم ما ينجبر من

(١٢٠) أخرجه أحمد [١٠٤٦٨]، (٤٩٨/٢)، وأبو داود [٢٣٨٠]، والترمذي [٧٢٠]، وابن ماجه [١٦٧٦].
(١٢١) انظر: شرح علل الترمذي (١/ ١٥٩).
(١٢٢) انظر: المصدر السابق، (٤٧٠/١).
(١٢٣) انظر: شرح علل الترمذي (١/ ١٥٩).
(١٢٤) انظر: شرح مختصر الروضة، (٥٧٥/٣).

الضعف بطريق آخر ولو كان علمه بذلك تقليدا كنقله»[١٢٥]؛ ولهذا قال ابن حبان: «من لم يحفظ سنن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يحسن تمييز صحيحها من سقيمها، ولا عرف الثقات من المحدثين، ولا الضعفاء والمتروكين، ومن يجب قبول أفراد خبره ممن لا يجب قبول زيادة الألفاظ في روايته، ولم يحسن معاني الأخبار، والجمع بين تضادها في الظواهر، ولا عرف المفسَّر من المجمل، ولا المختصر من المفصل، ولا الناسخ من المنسوخ، ولا اللفظ الخاص الذي يراد به العام، ولا اللفظ العام الذي يراد به الخاص، ولا الأمر الذي هو فريضة وإيجاب، ولا الأمر الذي هو فضيل وإرشاد، ولا النهي الذي هو حتم لا يجوز ارتكابه، من النهي الذي هو ندب يباح استعماله، مع سائر فصول السنن وأنواع أسباب الأخبار: كيف يستحل أن يفتي، أو كيف يسوغ لنفسه تحريم الحلال، أو تحليل الحرام، تقليدا منه لمن يخطئ ويصيب؟»[١٢٦].

وذكر الحاكم من أنواع علم الحديث: (معرفة فقه الحديث)؛ فقال: «ذكر النوع العشرين من علم الحديث: النوع العشرون من هذا العلم –بعد معرفة ما قدمنا ذكره من صحة الحديث إتقانا ومعرفة لا تقليدا وظنا –: معرفة فقه الحديث؛ إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام الشريعة، فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله؛ ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث؛ إذ هو نوع من أنواع هذا العلم»[١٢٧]، وأكد ابن الصلاح في مقدمته أن الفقيه العازب عن هذا العلم الشريف يقع الغلط في مصنفاته، ففي بداية مقدمته قال ابتداءً عن هذا العلم الشريف: «وهو من أكثر العلوم تولجا في فنونها، لا سيما الفقه الذي هو إنسان عيونها، ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنفي الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المخلين به من العلماء»[١٢٨].

---

(١٢٥) انظر: شرح الكوكب، (٤/ ٤٦١).

(١٢٦) انظر: المجروحين، (١/ ١٣).

(١٢٧) انظر: معرفة علوم الحديث، (٦٣).

(١٢٨) انظر: مقدمة ابن الصلاح، (٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

وهذه النصوص وغيرها تؤكد قوة هذا التلازم وضرورة هذا التكامل، فلا فقيه من دون معرفة بصحيح الأخبار، ولا محدث من دون معرفة بمعانيها.

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

الخاتمة

من خلال ما تقدم من هذا العرض المختصر لوظيفة المحدث وحدود اشتغاله يظهر لنا عدد من النتائج ، من أهمها :

١– أن وظيفة المحدث من أشرف الوظائف ومعرفته من أشرف المعارف ، لأنها متصلة اتصالاً وثيقاً بالوحي المطهر .

٢– أن وظيفة المحدث لا تقبل ممن رام الاتصاف بها إلا الانقطاع الدائم والتفرغ المستمر ، وأن أي انصراف عنها واشتغال بغيرها فهو عائد لامحالة على بصر المشتغل ودقة نظره في هذا العلم .

٣– أن إعادة الإسناد إلى صورته الصحيحة التي كان عليها هي أهم وظيفة للمشتغل بهذا العلم.

٤– من أهم المقدمات التي يجب على المشتغل بهذا العلم الإلمام بها وتصورها تصوراً دقيقاً : منزلة أئمة النقد وموقعهم من الرواية ، إذ لا يمكن أن نفهم هذا العلم إلا بمعرفة منزلة واضعيه معرفة عملية.

٥– أن معرفة مصطلح الحديث هو معرفة للسان هذا العلم، والأهم في معرفة المصطلح هي إدراك التطور الذي تعرضت له مصلطحات هذا الفن وتحولاتها .

٦– من أعظم استحقاقات معرفة هذا العلم هي فهم السياقات التاريخية لأقوال أئمة النقد ومعرفة مقاصدهم من أوصافهم وأحكامهم.

٧– أن معرفة فقه السلف من الصحابة والتابعين من أهم الاستحقاقات النقدية التي يجب على المشتغل بهذا العلم أن يتعلمها ويتفقه بها .

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

Function of Modern Scholar

Hadith study in borders and entitlements

Dr. Khalid bin Abdul Aziz Aba Al-Khail

Associate Professor, College of Sharia and Islamic Studies - Qassim University

Abstract in English

The role of Modern Scholar and his mission in Sharia sciences is one of the noblest and most important sciences, because his job is to judge the texts and sort out the authentic ones from the weak ones. The role of any specialist or worker in the sciences of Sharia is not correct until after the Modern Scholar has finished his task. Then, the fundamentalist works in reading the significance of the text and its movement, and the jurist works in understanding it and understanding its issues. Therefore, the role of specialized scholars continues after the role of the Modern Scholar has ended. Thus, there is no escape from explaining this role and clarifying the limits and its function.

I have tried my best in this Research to explain that, and I have made it clear that the role of the hadeeth is represented in two things that have no third to them: the first: restoring the isnad to its original form, and the second: correcting the isnad and judging it. However, the same cannot play this honorable role until he qualifies through a set of merits, which is knowing the imams of this art, knowing their positions in science, imagining the level of their understanding of the goals and objectives of this science, knowing the terms and expressions of the imams, and the language spoken between them when they talk about this science, in order for Modern Scholar to be fully aware of their intentions, he does not object to the same in a manner that is not appropriate - scientifically - to be called an objection. Likewise, the knowledge of the Modern Scholar of the history of this science in terms of the terminological aspect thereof; Because terminology is the language of this science, so whoever does not know the term cannot speak or understand this science. Likewise, the Modern Scholar shall know the required amount of jurisprudence of the text. Because understanding the text in the contents of the texts helps him to adjust the text and its safety from anomalies and contradictions.

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

فهرس المصادر والمراجع

١. أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، للإمام الدارقطني، لأبي الفضل، بن طاهر المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٥.

٢. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي عبد الله، علاء الدين مغلطاي لمصري الحكري الحنفي، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٣. الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية.

٤. تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

٥. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله الذهبي ، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

٦. تاريخ بغداد، لأبي بكر الخطيب البغدادي ، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

٧. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي تحقيق: نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

٨. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لأبي الفضل، زين الدين العراقي تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

٩. التلخيص الحبير، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١٠. التمييز لمسلم، لأبي الحسن، مسلم بن الحجاج ن تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر – المربع – السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠هـ

١١. التنقيح لمسألة التصحيح لجلال الدين السيوطي، تحقيق: راشد الغفيلي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

١٢. تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ، عدد الأجزاء: ١٢.

١٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج المزي ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠، عدد الأجزاء: ٣٥.

١٤. توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري، ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

١٥. الثقات، لأبي الحسن العجلى ، الناشر: دار الباز، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

١٦. الثقات، لابن حبان ، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م .

١٧. سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت

١٨. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر الخطيب البغدادي (تحقيق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض .

١٩. الجرح والتعديل، لأبن أبي حاتم الرازي ، : طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م

٢٠. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر، أحمد بن الحسين البيهقي الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ .

٢١. الرحلة في طلب الحديث، لأبي بكر الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٥هـ .

٢٢. الرسالة، لأبي عبد الله، محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م .

٢٣. الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، لأبي عبد الله، ابن الوزير، ، اعتنى به: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، سنة النشر: ١٩٩٨ م .

٢٤. سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله، ابن ماجة القزويني ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وجماعة ، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م .

٢٥. سنن أبو داود، لأبي داود، السِّجِسْتاني تحقيق: شعيب الأرنؤوط – مَحَمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

٢٦. الضعفاء، لأبي زرعة، الرازي تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة:١٤٠٢هـ/١٩٨٢م

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

٢٧. سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي، ليوسف بن محمد الدّخيل الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .

٢٨. سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله الذهبي،، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٢٩. شرح علل الترمذي، لزين الدين ابن رجب الحنبلي ، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٣٠. شرف أصحاب الحديث، لأبي بكر الخطيب البغدادي ، تحقيق: د. محمد سعيد خطي اوغلي، الناشر: دار إحياء السنة النبوية – أنقرة .

٣١. الضعفاء الكبير لأبي جعفر العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

٣٢. علل الترمذي الكبير، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، لأبي المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ .

٣٣. علل الحديث، لأبن ابي حاتم الرازي ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد، ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م .

٣٤. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن الدارقطني، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ .

٣٥. العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، لأبي عبد الله، أحمد بن حنبل ن تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني ، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ – ٢٠١م.

٣٦. فتح المغيث بشرح الفية الحديث، لشمس الدين السخاوي ، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

٣٧. الفروسية، لابن قيم الجوزية ، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، الناشر: دار الأندلس – السعودية – حائل، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٣٨. قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر السمعاني ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٩م .

٣٩. لسان العرب، لجمال الدين ابن منظور ، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ .

٤٠. لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ –١٩٧١م.

٤١. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم ابن حبان البُستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ .

٤٢. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ .

٤٣. شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطوفي، المحقق : عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

٤٤. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر، أحمد بن عمرو البزار ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وجماعة، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

٤٥. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأبي الحسن، لمسلم بن الحجاج ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت .

٤٦. مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة، لجمال أسطيري ، نشر دار أضواء السلف ، الرياض .

٤٧. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين، القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٤٨. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لتقي الدين بن الصلاح ، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٤٩. معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله، الحاكم ، تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

٥٠. المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م .

٥١. مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، لأبي القاسم شهاب الدين ، المعروف بأبي شامة ، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: مكتبة الصحوة الإسلامية – الكويت، سنة النشر: ١٤٠٣ هـ.

٥٢. موضح أوهام الجمع والتفريق، لأبي بكر الخطيب البغدادي ، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ .

٥٣. الموقظة في علم مصطلح الحديث، لأبي عبد الله، شمس الدين الذهبي ، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ .

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ٨٠٠ – ٨٤٨ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

٥٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله، شمس الدين الذهبي ، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .

٥٥. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق: نور الدين عتر الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

٥٦. النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح، لأبي سعيد، صلاح الدين العلائي ، تحقيق: عبد الرحمن محمد أحمد القشقري، الطبعة: الأولي، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

٥٧. النكت الوفية بما في شرح الألفية، لبرهان الدين البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .

٥٨. النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.